معيار الصدق والمعنى في العلوم الطبيعية والإنسانية

مبدأ التحقيق عند الوضعية المنطقية

دكتور

السيد نفادي

كلية آداب القاهرة - الخرطوم

١٩٩١

دار المعرفة الجامعية

معيار الصدق والمعنى في العلوم الطبيعية والإنسانية

مبدأ التحقيق عند الوضعية المنطقية

دكتور

السيد نفادى

كلية آداب القاهرة - الخرطوم

١٩٩١

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير - إسكندرية

ت : ٤٨٢٠١٦٣

مقدمة :

لاشك أن الكثير من الكتابات التى تناولت الوضعية المنطقية فى وطننا العربى كانت متأثرة الى حد كبير بردود أفعال أيديولوجية ، سواء أكان ذلك من قوى اليسار المتعددة وهم أولئك الذين تابعوا « لينين » [1] على طول الخط فى انتقاده للفلسفة الكانطية الجديدة من جهة ، والوضعية الماخية من جهة ثانية ، والاصطلاحية البوانكارية من جهة ثالثة [2] أو من الاتجاهات الدينية المتزمتة التى رأت فى العقائد التى تدين بها هذه الحركة ، وخاصة العقيدة التى تستبعد الميتافيزيقا بوصفها خرافة طبقا لمبدأ التحقيق ، خطرا داهما على العقيدة الدينية . ولذلك لم يلبث أن ظهر كتاب الدكتور زكى نجيب محمود الذى صدر سنة ١٩٥٣ بعنوان « خرافة الميتافيزيقا » [3] الا وامتلأت الساحة الثقافية العربية عامة والمصرية خاصة بضجيج لم يعرف له مثيل فى تلك السنوات ، وانبرى الكثيرون يكيلون انتقاداتهم لهذه الحركة الفلسفية التى كانت قد ملأت العالم الفلسفى ضجيجا من قبل فى الفترة من عام ١٩٢٢ وحتى العام ١٩٣٦ ، ثم انتقل هذا الضجيج الى العالم العربى بعد أن فقدت الحركة دفعها الذاتى بالفعل فجاءت هذه الانتقادات متسرعة وانفعالية فى أغلب الاحيان ، وشابها الكثير من سوء الفهم .

ويرجع ذلك فى رأيى الى سببين :

الاول : أن معظم الذين تصدوا لانتقاد هذه الحركة كانوا من غير المتخصصين الذين ليس لهم اتصال مباشر بميدان الفلسفة .

والثانى : أن هذه الحركة قد تبنت المنطق والتحليل اللغوى كأداة منهجية لاستبعاد الميتافيزيقا من جهة ، ولوضع الأسس الفلسفية والمنطقية لتحليل المفاهيم العلمية من جهة أخرى . فجاءت كتاباتها شديدة التعقيد لا يستطيع أن يفك رموزها سوى من تدرب على ذلك .

(١) فى كتابه الفلسفى الكلاسيكى « المادية والمذهب النقدى التجريبى » .
(٢) نسبة الى عمانويل كانط ، وارنست ماخ ، وهنرى بوانكارية على التوالى ، ولقد اعتبر الوضعيون المناطقة ماخ وبوانكاريه ضمن الرواد الأوائل لهم .
(٣) أعيد طبعه مرة أخرى بعنوان « موقف من الميتافيزيقا » دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

وعلى الرغم من المحاولات القليلة الجادة التى بذلت فى وطننا العربى للتعرف على الوجه الحقيقى لهذه الحركة الفلسفية التى كان لها أكبر الاثر فى التطور اللاحق للفلسفة العلمية ، الا انه مازالت هناك حاجة ماسة الى محاولات أخرى فى هذا الاتجاه لكى نتمكن من ملاحقة التطورات الفلسفية والعلمية لهذا القرن . فكانت هذه الدراسة المتواضعة لاهم مبدأ من المبادىء التى تدين بها الوضعية المنطقية الا وهو مبدأ التحقيق .

والله ولى التوفيق

الاسكندرية فى ١٥ / ١٢ / ١٩٩٠

دكتور
السيد نفادى

معيار الصدق والمعنى فى العلوم الطبيعية والانسانية
«مبدأ التحقيق عند الوضعية المنطقية»

الفصل الأول :
التحقيق ومعيار المعنى :

أحتل مبدأ التحقيق principle of verification مكانة بارزة ضمن العقائد الرئيسية للوضعية المنطقية . وكانت المشكلة الأساسية التى شغلت بالوضعين المناطقة هي تقديم اجابة معقولة وتفصيلية عن السؤال :
ما الذى يبرر الاعتقاد الفلسفى بأن منهج ونتائج العلوم المختلفة هى التى تزودنا بدعائم قوية يمكن الركون اليها بالنسبة الى موضوع المعرفة ؟ أو بكلمات أخرى ، ماالذى يجعلنا نعتقد فى صدق مناهج وقضايا العلوم المختلفة بحيث يمكننا القول فى النهاية أننا حصلنا على معرفة ما ؟

١ ـــ نوعان من العلوم :

لقد أخذ الفلاسفة الوضعيون على عاتقهم حل هذه المشكلة الرئيسية من خلال الابحاث التفصيلية والتحليلات المطولة لموضوعات العلوم المختلفة وانتهوا فى آخر الامر الى ان ما يحمل معنى يمكن أن يوصف بالصدق أو الكذب (أو ما يمكن أن يزودنا بمعرفة ما) لايخرج عن نوعين من العلوم : العلوم الصورية من ناحية ، والعلوم الامبيريقية من ناحية أخرى . تزودنا العلوم الصورية بما يمكن أن نطلق عليه اسم « الصدق الصورى » وهو ذلك الصدق الذى يمكننا التوصل اليه من خلال الانساق الرياضية والمنطقية المختلفة . أما العلوم الامبيريقية فهى تلك التى تزودنا « بالصدق الواقعى » ذلك الصدق الذى يمكننا التوصل اليه من خلال قضايا العلوم الامبيريقية المختلفة مثل الفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء وعلم النفس ....اخ ،وذلك عن طريق مبدأ التحقيق بوصفه معيارا أساسيا لتحديد معنى أية قضية من ناحية ، ولكونه وسيلة ناجزة فى تعيين الحدود الفاصلة بين القضايا الأصلية ، والقضايا الزائفة من ناحية أخرى .

والحقيقة أن المرجع التقليدى الأساسى لهذه الدعوى الوضعية المنطقية المعاصرة انما يعود الى القرن الثامن عشر . ففى فقرة مشهورة فى كتابه «بحث فى الفهم الانسانى (١٧٤٨) كتب هيوم :

ان الموضوعات الوحيدة للعلم المجرد أو البرهان هو الكمية والعدد ....وأن جميع المحاولات التى ترمى الى تجاوز هذه الانواع الاكثر دقة للمعرفة فيما وراء هذه الحدود انما هى مجرد سفسطة ووهم .

فعندما نطالع المكتبات ، علينا أن نقتنع بهذه المبادىء . ما الذى ينبغى علينا أن نعمل فيه التدمير ؟ فاذا طالت أيدينا أى من كتب اللاهوت أو كتب الميتافيزيقيا المدرسية مثلا ، ورحنا نتساءل : هل يتضمن أى تعليل مجرد متعلق بوقائع الواقع والوجود ؟ كلا اذن فلنقذف به فى النار لأنه لا يتضمن سوى السفسطة والأوهام .(١)

والوضعيون المناطقة ، مثلهم فى ذلك مثل هيوم ، يضعون تمييزا حاسما بين علوم المنطق والرياضيات الصورية فى جانب ، والعلوم الامبيريقية فى جانب آخر ، ولكل جانب منهما منطقة نفوذ داخل نطاق المعرفة العلمية . قضايا العلوم الاولى تحليلية قبلية a priori وقضايا العلوم الأخيرة تركيبية بعدية a posteriori وأى دعاوى بأننا نحصل على معرفة تركيبية قبلية Anythetic a priori (كتلك التى نجدها عند كانط وآخرين) ينبغى أن ترفض . وبالمثل ينبغى أن ترفض كل الدعاوى الكاذبة والخالية من المعنى كتلك التى نجدها فى الأطروحات الميتافيزيقية والتى تدور حول الحقيقة المطلقة أو الكيانات التى تعلو على الخبرة وبالجملة دعاوى هؤلاء الميتافيزيقيين « أيا كانوا موالين للواحدية أو الثنائية أو التعددية أو المذهب الروحى أو المادى ،أوغير ذلك من المذاهب ، والذين يطرحون أسئلة تتعلق بجوهر العالم ، بالواقع ، بالطبيعة بالتاريخ ....الخ ولا نتزود بأية اجابات جديدة »(٢)

وتبنى مبدأ التحقيق هو الذى ينجز هذه المهمة الخطيرة ، ويكشف زيف هذه الدعاوى المختلفة .

(١) Hume ,D.:Enquiry Concerning Human Understanding. P. 434.

(٢) Carnap,R.: The physical Language As The Universal Langnage of Science.p. 394.

ولهذا السبب يحتل هذا المبدأ مركزا محوريا فى فلسفة الوضعية المنطقية . ولا يعنى هذا أن مبدأ التحقيق يعد اختراعا خالصا للوضعية المنطقية ، وانما هو مفهوما براجماتيا لمعنى الشيء المدرك ، قال به الفليسوف الأمريكى تشالزبيرس ، كما أنه يعد مذهبا اجرائيا operationalism قال به الفيزيائى الاشهر اينشتين قبل أن تأخذ به الوضعية المنطقية . أما المصطلح ذاته فهو من صياغة فيلسوف العلم بريدجمان pridgman وعلى الرغم من أن مفهوم بيرس يسبق ما قال به اينشتين بحوالى خمسة وعشرون عاما ، الا أن المذهب الاجرائى لم يؤخذ به فى الفيزياء الا بعد أن أدخله اينشتين فى نسيج نظريته فى النسبية . ولقد فعل اينشتين هذا عن طريق تعريفه لمفهوم التزامن . ومن ثم نجد أن معيار الوضعى لمعنى « واقعى » قد ارتبط ارتباطا وثيقا بالمذهب البرجماتى ، والمذهب الاجرائى ، بيد أن الوضعين – على خلاف اينشتين وبيرس استخدموا هذا المبدأ كسلاح رئيسى ضد كافة المذاهب والافكار الميتافيزيقية . [1] فلقد رغب الفلاسفة الوضعيون أن يخلصوا الفلسفة من الابحاث العقيمة ، والنزاعات التى لا نهاية لها ، ويصرون على أن مثل هذه النزاعات ، انما هى نزاعات عقيمة ، لان جميع جوانب النزاع كانت تبحث عن اجابات نهائية لا سئله زائفة ، ومن ثم فان الاجابات المقترحة ، مهما كانت انما هى ايضا اجابات زائفة . ويقال أنه لم يكن ثمة قضايا أصلية متضمنة فى الاختلافات فيما عدا القضايا الزائفة . ذلك أن القضية الاصلية انما تقول شيء ما اما صادق او كاذب فاذا كانت الكلمات لا يمكن اعتبارها صادقة او كاذبة ، حينئذ فهى لا تحمل اية قيمة معرفية . [2]

وليس من المقبول أن نعلق حكما ما اذا كانت قضية ما صادقة فى الحقيقة ام كاذبة فى الحقيقة ، وأن نتبنى موقف اللاادارية agnosticism بالقول أنه بسبب حدود القدرات الانسانية ، فاننا لن نعرف الحقيقة أبدا بطريقة أو بأخرى . يعترض الوضعيون على هذا الموقف اللاأدرى . وذلك لأنه يفترض أن المسألة التى تدور حول الحكم المستبعد لها معنى . وهذا الافتراض ينكره الوضعيون . فلكى تكون القضية الواقعية ذات معنى فلابد من قبولها على أسس امبيريقية ، وذلك عندما يتعلق الامر بما اذا كانت صادقة أو كاذبة . ويرفض اللاأدرى هذا النمط من

(١) انظر المقدمة التى كتبناها لترجمة كتاب كارناب « الاسس الفلسفية للفيزياء » دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٩٠ .ص١٠

(٢) Munitz,M,K.:Verificationism. in Contemporary Analytic philosophy p.241.

الاستشهاد ، لانه يعتقد فى مسائل معينة تعلو على ، أو تكمن خلف حتى امكانية القرار الامبيريقى . وذلك لأن الصدق والكذب انما يتعلقان بقضايا معينة لا يمكن ابدا أن يتقررا بواسطة الكائنات الانسانية ، وذلك بسبب القدرات الانسانية المحدودة . مثل هذه اللاأدرية ، ينكرها الوضعيون باعتبارها متطابقة مع ما هو ميتافيزيقى ، ومن ثم فهى بلا معنى . (١)

٢ ــ نوعان من التحقيق :

يميز « كارناب» بين نوعين من التحقيق : تحقيق مباشر ، وتحقيق غير مباشر . التحقيق المباشر هو الذى يمكننا من اختبار قضية بشكل مباشر ، وذلك عن طريق الادراك الحسى الحالى (أو الحاضر) مثل « أرى الآن مربع أحمر على أرض زرقاء » ، فاذا كنت أرى حاليا مربعا أحمر على أرض زرقاء ، لتحققت القضية بشكل مباشر بهذه الرؤية ، اما اذا كنت لا ارى ذلك اذن لكان ذلك دحضا للقضية .(٢)

ويعتمد هذا النوع من التحقيق على ما اسماه الوضعيون الجمل البروتوكولية protocal-sentences وهى تلك الجمل التى تنتمى الى بروتوكول اساسى أو تسجيل مباشر لتجربة العالم (الفيزيائى أو السيكولوجى) ويدخل فى هذه الفكرة توضيح الاجراء العلمى الفعلى اذا كانت التجارب والادراكات الحسية ، والشعور ، والافكار ....الخ فى الحياة اليومية ، كما هى تماما فى المعمل ، وكانت مسجلة أولا فى الكتابة بوصفها« بروتوكولا » لكى تزود المادة الخام بمركب تال . ويوضح « كارناب » معنى هذا المصطلح ، والذى يطلق عليه اسم « لغة البروتوكول » على النحو التالي :(٣)

(١) Munitz:Verificationism. op, cit.p.242.

(٢) Carnap, R : Philosophy and Logical Syntax. P. 425.

(٣) Carnap, R : The Physical Language as ... Op, cit. P. 401.

أن أبسط العبارات فى لغة البروتوكول هى العبارات البروتوكولية ، اعنى العبارات التى ليست فى حاجة الى تبرير وتستخدم بوصفها الأساس لجميع قضايا العلوم الأخرى .	تشير أبسط العبارات فى اللغة البروتوكولية الى الشىء المعطى ، وتصف التجربة أو الظاهرة المفترضة بشكل مباشر ، أعنى الحالات الأبسط التى يمكن للمعرفة أن تتحصلها .
سؤال : ماأنواع الكلمات التى تستخدم فى عبارات البروتوكول ؟	سؤال : ماهى عناصر موضوعات الخبرة المباشرة المفترضة ؟
أجابة أولى : أنها الكلمات التى من انواع مثل : « هنا » الآن ، أزرق ، هناك ، أحمر .	اجابة أولى : انها العناصر المفترضة بشكل مباشر ، انها أبسط الأحاسيس والمشاعر : .
اجابة ثانية : لا تستخدم الكلمات مثل « أزرق » فى عبارات البروتوكول ، وانما تظهر أولا فى العبارات المشتقة (فهى كلمات من نموذج أعلى وعبارات البروتوكول من ناحية أخرى فهى صور شبيهة بالتالى :	اجابة ثانية : أحاسيس فردية لم تعطى بشكل مباشر ، وانما هى نتيجة عزلة ، أما المعطى الفعلى فهو موضوعات أكثر تعقيدا مثل :
(أ) « دائرة حمراء ، الآن »	(أ) مجالات حسية بسيطة(وحيدة)
أو	أو
(ب)	(ب) مجالات حسية متكاملة ، وهى المجالات المرئية بوصفها وحدة واحدة .
أو	أو

(جـ) ...	(ج) الخبرة الكلية خلال لحظة من الزمن بوصفها وحدة لا تزال غير منقسمة الى مناطق حسية متفرقة .
اجابة ثالثة : تأخذ عبارات البروتوكول نفس صورة القضية « الكوكب الاحمر على المنضدة » وذلك بشكل تقريبي	اجابة ثالثة : ان الاشياء المادية انما هى عناصر للمعطى الذى هو جسم ذو ثلاثة أبعاد يدرك حسيا . بشكل مباشر ، وليس بوصفه سلسلة من الاستماطات المتعاقبة ذات البعدين .

اما التحقيق غير المباشر ، فهو الذى يركز عليه « كارناب » اهتمامه ، وذلك لان معظم قضايا العلم انما تقوم على هذا النوع من التحقيق ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لأن هذا النوع من التحقيق هو الذى يمكننا من اكتشاف القضايا الاصلية من القضايا الزائفة .

ويضرب « كارناب» المثال التالى لتوضيح هذا النوع من التحقيق : [1]
افترض القضية ق ١ : « هذا المفتاح مصنوع من الحديد » هناك عدة طرق لتحقيق هذه القضية أن اضع المفتاح مثلا بالقرب من مغناطيس وعندئذ أدرك حسيا أن المفتاح قد انجذب . والاستنباط الذى يجرى هنا يتم بهذه الطريقة :
مقدمات : ق ١ : « هذا المفتاح مصنوع من الحديد » قضية مختبرة .

ق ٢ : « اذا وضع الحديد بالقرب من مغناطيس ،اذن لانجذب » ، هذا قانون فيزيائى محقق بالفعل .

ق ٣ : « هذا الموضوع ــ قضيب ــ وهو مغناطيس » قضية محققة بالفعل .

ق ٤ : « المفتاح موضوع بالقرب من القضيب » ، ان هذا محقق الآن بشكل مباشر عن طريق ملاحظاتنا .

(١) Carnap : Philosophy and logical Syntax. P. 425.

ومن هذه المقدمات الاربع يمكننا أن نستنبط النتيجة :

ق ٥ : « سوف ينجذب المفتاح الآن للقضيب »

وهذه القضية الأخيرة يعتبرها « كارناب » قضية تنبؤ يمكن للمرء أن يفحصها عن طريق الملاحظة . فاما أن يلاحظ المرء الانجذاب أو لا يلاحظه ، فاذا لاحظ الانجذاب كان ذلك دليلا ايجابيا ، أى دليل تحقيق القضية ق ١ . واذا لم يلحظه كان ذلك دليل عدم برهان القضية ق ١ .

٣ ــ اليقين فى التحقيق :

والآن، ما هو مدى يقين القضية ق ١ فى حالة تحقيقها ؟

يرى « كارناب» أننا اذا اجرينا اختبارات اضافية، كأن نقوم مثلا باجراء اختبارات كهربية أو ميكانيكية أو كيميائية، أو بصرية...الخ على هذه القضية، وكانت نتيجتها جميعا ايجابية، اذن لتأكد يقين القضية ق ١ تدريجيا. بل أننا ينبغى أن نصل الى درجة من اليقين تكون كافية لجميع أغراضنا العملية. ولكن هل يمكننا أن نحصل على اليقين الكامل ؟ يقول «كارناب»: «أننا لا نستطيع أن نحصل أبدا على اليقين الكامل، ذلك أن عدد الادلة التى يمكن استنباطها من ق ١ بمساعدة قضايا أخرى محققة بالفعل أن يمكن تحقيقها بشكل مباشر عدد لا نهائى، ولذلك تظل هناك امكانية دائما فى أن نعثر فى المستقبل على دليل سلبى.

ومع أن احتمال ذلك يعد ضئيلا ، الا أنه مع ذلك لا يمكن أبدا تحقيق ق ١ بشكل كامل . ولهذا السبب تسمى فرضا an hypothesis (١) .

وهذا بالضبط ما يطلق عليه « فسمان » التركيب المفتوح open texture للتحقيق . فهذا التركيب فى رأيه « هو الذى يمنعنا من التحقيق بشكل قاطع لمعظم قضايانا الامبيريقية» (٢) وذلك لان قضايا الموضوع المادى مكونة من حدود ليست جامعة مانعة كما نجد ذلك فى قضايا المنطق والرياضيات ، التى تعد نتائجها يقينية يقينا كاملا . أما قضايا التركيب المفتوح ، فاننا لا نستطيع أن نتنبأ بشكل كامل بجميع الظروف الممكنة التى يمكن ان تستخدم فيها ، ومن

(١) Ibid. P. 426.

(٢) Waismann, F. Verifiability. P. 12!.

ثم فسيظل هناك دائما امكانية ، حتى ولو كانت ضعيفة ، بأن نهمل شيئا ما ربما يوافق استخدامها ، وهذا يعنى أننا لا يمكننا أن نتنبأ تماما بجميع الظروف الممكنة التى تصبح فيها القضية صادقة أو كاذبة . سوف يظل هناك دائما هامش من اللاتعيين ، وهكذا « فان غياب التحقيق الكامل يؤدى مباشرة الى البنية المفتوحة للحدود المشار اليها .»(١) كما أن « تعريفات الاصطلاحات المفتوحة هى دائما قابلة للتصويب أو التنقيح »(٢) .

ومعنى ذلك أن قضايا الوقائع ، اى قضايا العلوم الامبيريقية ، لا تصل ابدا الى اليقين ، وانما هى قضايا احتمالية . قابلة للتعديل والاضافة ، اضافة ملاحظات او أوصاف ابعد . اما قضايا المنطق أو الرياضيات فهى تلك القضايا التى تتصف باليقين المطلق وهى غير قابلة للتعديل أو الاضافة . تتصف القضايا الأولى بما اسماه« فسمان » النقص الاساسى essential incompleteness للوصف الامبيريقى . ويضرب مثالا على ذلك ، بأننى اذا أردت أن أصف يدى اليمنى التى أمدها الآن ، فربما أقول أشياء متعددة عنها ، كأن أذكر مثلا حجمها ، شكلها ، لونها ، نسيجها ، التركيب الكيميائى لعظمها ، خلاياها ، بل ربما أضيف بعض خصائص اكثر ، ولكننى مهما مضيت أبعد من ذلك فلا يمكننى أن أصل أبدا الى نقطة يصبح فيها وصفى مكتملا . وعلى العكس من ذلك ، تتصف قضايا النوع الثانى بالوصف الكامل ، فعندما أصف ، فى الهندسة مثلثا ، بأن أذكر أضلاعه الثلاثة مثلا ، فأن هذا الوصف يكون مكتملا ، ولايمكن ان يضاف اليه ما هو غير متضمن فيه أو ما هو مختلف مع المعطى .(٣)

ويتضح من ذلك أن الوضعيين المناطقة يعتبرون اليقين فى القضايا الواقعية يقين غير كامل ، أى أن له درجة معينة من الاحتمال وذلك لامكان اجراء أوصاف أبعد نتيجة لملاحظات اضافية لم تكن مدرجة فى موضوع القضية الواقعية من قبل . اما تحديد درجة الاحتمال ، فان هذا يتكفل به حساب الاحتمالات ونظرياته . أما اليقين الكامل فاننا نحصل عليه من القضايا المنطقية

(١) Ibid.

(٢) Ibid. P. 120

(٣) Ibid. PP, 121-22.

أو الرياضية . وذلك لان هذا النوع من القضايا يتضمن بديهياته أو تعريفاته أو مصادراته الاولية ، ولا يمكن أن يضيف اليها ما هو أبعد منها وذلك لانها كافية من ناحية ، ولا يمكن أن تحل الى ما هو أبسط منها من ناحية أخرى . كما يمكننا على أساسها أن نمضى فى عملياتنا الاستدلالية الى تشييد نسق استنباطى متكامل يتصف باليقين الكامل غير صادق فى كل عالم ممكن .

اما عن عدم اليقين الكامل الذى تتصف به القضية التجريبية فان « فسمان» يتسائل « لماذا ــ كقاعدة ــ لايمكن تحقيق القضية التجريبية بطريقة حاسمة ؟ هل لاننى لا استطيع ابدا ان استنفد وصف الموضوع المادى أو الموقف ؛ لان فى مقدورى دائما أن أضيف اليه شىء ما يمكن من حيث المبدأ التنبؤ به ؟ ام لان ثمة شىء جديد تماما ، وغير متنبأ به يمكن ان يحدث » [1] ويذهب الى أنه فى الحالة الاولى ، على الرغم من اننى اعرف كل الاختبارات ، فاننى أظل غير قادر على انجازها ، قل للافتقار الى عامل الوقت . اما فى الحالة الثانية ، فلا يمكننى حتى أن أكون متأكدا من معرفتى بجميع الاختبارات المطلوبة ، وبكلمات أخرى ، تكمن الصعوبة فى أن أذكر بشكل كامل ما هو التحقيق الذى ينبغى أن يجرى فى هذه الحالة .

والآن الاجابة على السؤال هى أن كلا العاملين يتضافران فى منع التحقيق من أن يكون حاسما . بيد أنهما يلعبان دورين مختلفين كل الاختلاف . ففى الحالة الاولى ، عند تحقيق القضية ، لا يمكننا أبدا ان ننهى المهمة . أما الحالة الثانية فهى المسئولة عن التركيب المفتوح لحدودنا التى تعين كل المعرفة العلمية .

وبغرض التلخيص ، فان القضية التجريبية ، كقاعدة ، لا يمكن تحقيقها بشكل حاسم وذلك لسببين مختلفين :

(١) بسبب وجود عدد غير محدد من الاختبارات ،

(٢) بسبب التركيب المفتوح للحدود المتضمنة فيها ــ [2]

(١) Ibid. P. 123

(٢) Ibid. P. 124

والآن اذا كنا لا نستطيع تحقيق القضايا الامبيريقية تحقيقا كاملا او حاسما ، كما يذهب الى ذلك « كارناب » و « فسمان» وغيرهما من الوضعيين المناطقة ، فما هو الحل ؟ هل نستغنى عن ذلك المبدأ المحورى للوضعية المنطقية لا خفاقة فى التحقيق الحاسم ، أم أننا نعدله ليصبح متوافقا مع طبيعة القضايا الامبيريقية التى لا تقبل التحقيق الحاسم ؟

٤ ــ امكانية التحقيق ومعيار المعنى :

يجيب عن هذه الاسئلة مؤسس الوضعية المنطقية « موريتزشليك » فهو يرى أنه ليس ثمة طريقة لفهم معنى أية قضية بدون اشارة نهائية لتعريفات دقيقة شافية لها ، ويعنى هذا بعبارة واضحة ، الاشارة الى « التجربة » أو « امكانية التحقيق » (١) . possibility verification .

اذ أن العبارة المحضة لا يمكن أن تكون جملة لها معنى الا اذا كنا قادرين على أن نشير الى طريقة صدقها او كذبها ، ولن يتسنى لنا فعل ذلك الا اذا استطعنا أن نشرح فحوى العبارة « طريقة الاختبار » method of testing أو امكانية التحقيق Verifiability(٢) . ويعرّف « شليك » امكانية التحقيق بقوله : « لا يكون للقضية معنى الا اذا كانت ممكنة التحقيق verifiable ولا نقول : اذا كانت محققة verified بالفعل »(٣) ومعنى ذلك أن مايسعى اليه مبدأ التحقيق هو امكانية التحقيق من حيث المبدأ ، فهو يتطلب أن يكون المرء قادرا على تقرير قضية تتعلق بما سوف يحدث فى المستقبل ، حيث اننا فى الوقت الحالى نفتقر الى مصادر انجاز التحقيقات الفعلية للقضية . والا اذا نظرنا الى التحقيق فى ذاته بوصفه معيارا للمعنى بدلا من امكانية التحقيق possibility of verification (verifiability) يؤدى بنا الى « محالية المعنى » absurdity of meaning (٤) .

(١) Schlick, M. : Meaning and Verification, P. 471.

(٢) Ibid. P. 473.

(٣) Ibid.

(٤) Ibid

ولا يعنى ذلك أن يكون تقريرنا المتعلق بالمستقبل غير مستند الى أسس امبيريقية وانما ينبغي الا يتناقض مع قوانين الطبيعة . وقد كتب « شليك » ورقة عام ١٩٣٢ قبل تطور التكنولوجيا التى مكنت الانسان من أن يصعد الى القمر وأن يلتقط صورا فوتوغرافية للجانب الآخر منه ، واستخدام « شليك » مثالا يوضح فيه هذه النقطة الهامة . فقد ذهب الى أن « امكانية التحقيق » تستخدم بمعنى « الممكن تحقيقة من حيث المبدأ » . لان معنى القضية مستقل عما اذا كانت الشروط التى نجد انفسنا فى زمن معين ، تسمح او لاتسمح من التحقيق الفعلي ، فليس ثمة أدنى شك فى أن القضية « ثمة جبل بارتفاع ثلاثة آلاف مترا على الجانب الآخر من القمر » لها معنى جيد ، حتى ولو كنا نفتقر الى الوسائل التقنية لتحقيقها[١] .

بل اننا نرى « شيك » يمضي الى أبعد من ذلك ، حين يعلن أن القضية السالفة تظل ذات معنى كامل حتى اذا تأكد المرء — على اسس علمية — ان الانسان لن يستطيع أبدا أن يصل الى الجانب الآخر من القمر . فلسوف يظل التحقيق شيئا يمكن ادراكه حسيا لأن التحقيق الفعلى ممكن منطقيا ، مهما كانت امكانية الاجراء الفعلي قاصرة ، لأن هذا القصور يتعلق بنا نحن فقط[٢] . ولذلك فاننا نجد « شليك » يقترح بأن نطلق اسم « الممكن امبيريقيا » empirically possible ، على أى شيء لايتناقض مع قوانين الطبيعة ، لأن هذا ، كما يعتقد ، هو المعنى الأكبر الذى نقصده بالامكانية الامبيريقية .[٣]

واذا كان « شليك » يربط « الممكن امبيريقيا » بما هو غير متناقض مع « قوانين الطبيعة » فلسوف نواجه هنا بصعوبة ، وهى أننا لسنا على معرفه كاملة واكيدة بقوانين الطبيعة . فطبقا لتقاليد المذهب الامبيريقى empiricism ، يعتمد أى حكم يدور حول الامكانية الامبيريقية على الخبرة المتحققة فى الماضى ، ولأن الخبرة المتحققة فى الماضى لا تعد مسوغا — كما ذهب الى ذلك هيوم — لأن تتحقق فى المستقبل ، فان هذا الحكم لن يصبح مؤكدا ، ومن ثم لن تكون لدينا حدودا فاصلة بين الامكانية وعدم الامكانية .

(١) Munitz : Verificationism. op. cit., P. 245.

(٢) Ibid.

(٣) Schlick : Meaning and verification. op, cit. P. 473

ومن أجل تلافى هذه الصعوبة يدعو « شليك » الى أن امكانية التحقيق التى تتناسب مع المعنى لا يمكن أن تكون من هذا النوع الامبيريقى ، بمعنى أنها لا يمكن أن تتأسس على واقعة تالية لغيرها post festum وانما الواقعة أو العملية تصبح «ممكنة منطقيا » اذا كان من الممكن وصفها أى اذا كانت تخضع لاحكام القواعد التى اشترطناها للغتنا . أما الواقعة التى تخفق فى أن تصف لنا عالما ما ، فلن تكون بالطبع أية واقعة على الاطلاق . ولتوضيح ذلك يضرب لنا الأمثلة التالية : « توفى صديقى فى اليوم الذى يأتى بعد غد » ، « ارتدت السيدة فستانا أحمرا داكنا والذى كان أخضرا فاتحا » ، «ارتفاع برج الاجراس مائة قدم ومائة وخمسون قدم » ......الخ ، فمن الواضح أن هذه الجمل أو التقريرات تخرق القواعد التى تتحكم فى استخدام الكلمات فى الجمل ، ومن ثم فهى لاتصف اى وقائع على الاطلاق ، وبالتالى فهى بلا معنى ، لانها تمثل استحالات منطقية .[1] وينتهى « شليك » الى النتيجة التالية : « ان امكانية التحقيق التى هى شرط ضرورى وكافى للمعنى ، انما هى امكانية النسق المنطقى ، وانها تتولد عن طريق تركيب الجملة ، وطبقا للقواعد التى يتم بها تعريف الحدود . والحالة الوحيدة التى يكون فيها التحقيق مستحيل منطقيا ، هى تلك الحالة التى لا تؤسس فيها أية قواعد لتحقيقها .»[2]

وبالتالى اذا قلنا أن الامكانية الامبيريقية تحدد عن طريق القواعد الطبيعية فان معنى القضايا الامبيريقية وامكانية تحقيقها يستقل تماما عنا . اذ أن أى شىء يمكننى وصفه أو تعريفه فهو ممكن منطقيا ، ولا ترتبط التعريفات بأية وسيلة من الوسائل بالقوانين الطبيعية . فالقضية « مجرى الأنهار يتجه الى الأعلى » قضية ذات معنى ، ولكنها كاذبة ، لأن الواقعة التى تصفها مستحيلة فيزيائيا .[3]

وعليه فان الفكرة المحورية التىتكمن فى مبدأ امكانية تحقيق المعنى هى أن القضايا القبلية التى تعلن أنها تقرر شىء ما عن العالم الواقعى ــ على عكس

(١) Ibid. P. 477

(٢) Ibid. P. 478

(٣) Ibid. P. 479.

القضايا القبلية والتي تكون صادقة في أي عالم ممكن — تكون نتيجتها موافقة لصدق أو كذب القضية .

ومن الواضح أن جميع القضايا الملاحظة ذات معنى ، ولكن لا تعد جميع القضايا ذات المعنى قضايا ملاحظة .[١]

بيد أن « فسمان » يضيف الى ذلك بعدا آخر فيما يتعلق بارتباط امكانية التحقيق بالمعنى . فهو يذهب الى أن تفسير التحقيق انما هو تفسير للمعنى ، وتغيير التحقيق انما هو تغيير للمعنى .[٢] ومن اجل توضيح ذلك ، يضرب لنا المثال التالي : افترض أن شخصا ما أخبرنا أن لدية كلب وأنه قادر على التفكير . فلا يمكننا أن نفهم من الوهلة الأولى عما يتحدث ، وانما ينبغي أن نسأله بعض الاسئلة الأ بعد . افترض أنه وصف لنا تفصيلا سلوك الكلب في ظروف معينة . عندئذ نفهم ما يعنيه بكلمة تفكير . أما اذا أخبرنا أن « الكلب ينبح » أو « هو يلعب » وهكذا ، فلسنا في حاجة الى تحقيق هذه الجمل ، لأن الكلمات تستخدم هنا بطرقها المعتادة ، أما عندما أخبرنا أن « الكلب يفكر » فانه بذلك يكون قد اختلق سياقا جديدا ، ومعنى أبعد من حدود الحديث العام وعندئذ تنشأ مسألة معنى هذه السلسلة من الكلمات .[٣]

وهكذا نجد أن المعنى موضوع للخبرة ، فاذا كان المعنى متعارضا مع خبرتنا نشأت مسألة امكانية التحقيق ، لاننا عندئذ نكون قد صادفنا نوعا جديدا من تركيب الكلمات . كما أن امكانية التحقيق ينبغي أن تكون مستقلة عن التجربة ، لان امكانية التحقيق لا تعتمد على أي « صدق تجريبي » أو على أي قانون طبيعي أو على أية قضية أخرى ، وانما تتحدد فقط عن طريق تعريفاتنا ، أي عن طريق « القواعد التى قررناها للغتنا أو التى يمكننا أن نقررها في اية لحظة أخرى »[٤].

(١) Pap, A. : An Introduction to the philosophy of science. P. 24

(٢) Waismann : Verifiability. op, cit. P. 118

(٣) Ibid.

(٤) Schlick : Meaning... op, cit, P. 480

والتركيب المنطقى للغة The logical syntax of a langnage هو الذى يقوم بهذه المهمة ، فهو يحدد معنى meaning كل كلمة ، كما أنه يحدد مغزى sense كل قضية فى اللغة ، ولذلك يمكن رد أخطاء تفسير المعنى والمغزى الى مصدرين رئيسيين :

١ ــ كلمات مستخدمة فى قضايا وليس لها معنى

٢ ــ كلمات لها معنى فى سياق قضايا معينة ، تستخدم فى سياق قضايا آخرى فتصبح بلا معنى .(١)

(١) Weinberg, J., R : Examination of logical Positiviam. P. 185.

الفصل الثانى : استبعاد الميتافيزيقا

تناولنا الجوانب المختلفة لمبدأ التحقيق (أو امكانية التحقيق) ، وهو ذلك المبدأ الذى اتخذه الوضعيون معيارا للمعنى . ولقد رأينا أن هذا المعيار لم يكن مستخدما كطريقة لتحديد الصدق أو الكذب الواقعى لقضية ما ، وانما كان مستخدما لتحديد الشرط الضرورى للبحث فى الصدق ، اعنى الشرط الضرورى الذى يجعل من القضية ذات معنى . أى أن النتيجة المبتغاه من صياغة هذا المبدأ كانت تحقيق التمييز القاطع بين استخدامات اللغة ذات المعنى ، وغير ذات المعنى . ولقد اتخذ الوضعيون هذا المبدأ سلاحا ماضيا ضد الميتافيزيقا بغرض استبعادها .

ولكى نتمكن من توضيح ذلك ، يجدر بنا أن نجرى مقارنة بين معايير الصدق التى تأخذ بها الوضعية المنطقية ، وتلك التى تأخذ بها المذاهب العقلية ، ثم نتعرض بعد ذلك الى المقولات الميتافيزيقية التى استبعدها الوضعيون .

١ ــ معايير الصدق بين الوضعية المنطقية والمذاهب العقلية :

يذهب « فاينبرج » الى أن الاختلاف الاساسى بين النظريات العقلانية rationalistic theories والامبيريقانية empiricistic من جهة المعنى والصدق هو كالاتى (١)

١ ــ بالنسبة للمذهب العقلانى rationalism (وبصفة خاصة المذهب العقلانى الاستنباطى) يتحدد معيار معنى المفهوم فى المفهوم نفسه أو فى مفهوم آخر يشتمل على معنى المفهوم المشار اليه .

(١) Weinberg : An Examination of logical Postivism. op, cit. PP. 188-89.

اما بالنسبة للمذهب الاميريقى (وبصفة خاصة الاميريقية الوضعانية posivistic empiricism) فان معنى المفهوم يوجد فى مفاهيم أخرى تحدد معناه أو من جهة مفاهيم تنشأ من معطيات (اعنى شىء ما غير مفهومى على الأطلاق)

٢ ــ بالنسبة للعقلانية ، اما أن يكون صدق التقرير واضحا من طبيعة التقرير نفسه ، أو يمكن استنباطه من تقريرات أخرى .

اما بالنسبة للوضعانية فان صدق التقرير اما أن يعتمد على صدق تقريرات أخرى او على انطباق مغزى التقرير على المعطيات التى تقع خلف الحديث عنها .

وهكذا ، يصبح الصدق فى الانسقة العقلانية محققا فى الوضوح أو الضرورة الاستنباطية ، والكذب فى عدم الوضوح أو الاستحالة الاستنباطية . أما فى الانسقة الوضعانية فلا يمكن تحديد الصدق الا بمقارنة تقرير ما بما يدعمه من بينة ev idence (أو معلومة أو مدلول) ــ وبكلمات أخرى يختلف المنهج الاستنباطى المستخدم من قبل الفلاسفة العقلانين وبشكل جذرى عن المنهج المستخدم بواسطة الفلاسفة الوضعانيين فى أن العقلانيين يسعون الى منطق المفهوم logic of intension فى حين يسعى الوضعانيون الى المنطق الماصدقى extensional logic ويقع الاختلاف الاساسى بين هذين النسقين المنطقيين فى العلاقة التى تنشأ بين المفاهيم كل منهما مع الأخرى .

ولنضرب لذلك مثلا بسيطا :

أفترض أن س موضوعا لتقرير ما ، وأن ص هى المحمول والعلامة ⊂ ترمز الى التضمن أو الاحتواء .

ــ اذن تكون س ⊂ ص فى الماصدق ، فى حين تكون ص ⊂ س فى المفهوم .

وبتوضيح اكثر ، اذا كانت أ ⊂ ب و ب ⊂ جـ ، فان أ ⊂ جـ فى الماصدق ،

بينما ب ⊂ أ ، جـ ⊂ ب اذن جـ ⊂ أ فى المفهوم . ومن ثم فان المفهوم أ يحتوى ب و ب لا يحتوى جـ فلا يتضمن ذلك أن أ تستبعد جـ . بينما فى الماصدق فان أ محتواه فى ب و ب غير محتواه فى جـ ، يتضمن أن أ غير محتواه فى جـ[1] .

بينما فى الماصدق فان أ محتواه فى ب و ب غير محتواه فى ج ، يتضمن أن أ غير محتواه فى ج .[1]

فاذا علمنا أن العقلانى يرفض أن يعرف حدوده الأصلية ، وانما يجعلها مسلمات فهو بذلك يكون محلا للانتقادات التى يوجهها الوضعانى ضد الميتافيزيقا . على أساس أن معنى مفاهيم العقلانى ومغزى تقريراته غير محددة . فاذا كانت الحدود المشار اليها معرفة ، فان الاستنباطات التى تلزم عنها ما هى الا تحصيلات حاصل للتعريفات ومن ثم فهى لا تأتى بجديد ، أى لا تضيف جديدا الى معرفتى .

أن هذه التوضيحات ضرورية لعرض منهج الوضعيين فى استبعاد الميتافيزيقا فما هى الميتافيزيقـــا ؟

٢ ــ ما هى الميتافيزيقا ؟

اذا عرفنا الخواص المميزة للتقريرات الميتافيزيقية ، كان من السهل علينا أن نتعرف على ما يعتبره الوضعيون قضية ميتافيزيقية . ولا يتسنى لنا ذلك الا من خلال الامثلة التالية :

فى الفلسفة اليونانية القديمة[1] : « الماء هو الجوهر والمبدأ الاول للعالم » (طاليس) ،« النار » (هيراقليطس) ، « اللانهائى » (أنكسمندريس) ، « العدد » (فيثاغورث) « كل الاشياء ليست سوى ظلال لافكار سرمدية ، معلقة فى ذاتها فى وسط من اللامكان واللازمان » (أفلاطون) .

فى الفلسفة الحديثة :« أفهم الجوهر بأنه علة ذاته ، أى ما ماهيته تشمل وجوده »[2](اسبينوزا) ، « الموجود هو المدرك » [3] (بيركلى) ، « اذا

(١) Ibid. PP. 190-91.

(١) ذكر هذه الامثلة والخاصة بالفلسفة اليونانية « كارناب » فى مقالته :
Philosophy and logical syntax.

(٢) Spinoza, B " Ethics " . P. 1.

(٣) Berkeley, G. " Principles of Hunan Knowledge " P. 2.

قصدنا بالشيء فى ذاته شيئا ليس موضوع الادراك الحسى ومن ثم بعيد عن طريقة حد سنا له فهو شيء فى ذاته بالمعنى السلبى للكلمة . لكن اذا فهمنا من الكلمة ما هو موضوع حدسى لا حسى ، فاننا نفترض ابتداء وجود نوع خاص من الحدس الذهنى ، وهو ما ليس فينا ، ولا يمكننا حتى فهمه ذلك هو الشيء فى ذاته بالمعنى الايجابى للكلمة » [1] . (كانط) ، « أن الفكرة الوحيدة التى تجلبها الفلسفة معها وهى تتأمل التاريخ ، هى الفكرة البسيطة عن العقل التى تقول : ان العقل يسيطر على العالم [2] (هيجل) .

وبالاختصار ، كل القضايا التى تعلن وجود معرفة حول شيء ما يعلو أو يتعدى كل خبرة ، كالجوهر الحقيقى للاشياء ، والاشياء فى ذاتها ، والمطلق ، وما شابه ذلك . وبالتالى فهم يعارضون الواحديون الذين يذهبون الى أن « ثمة مبدأ واحد فقط صدر عنه كل ما هو موجود » والاثنيون الذين يذهبون الى أن « ثمة مبدأين » ، والماديون الذين يذهبون الى أن « كل ما هو موجود ، انما هو فى جوهره مادى » والروحيون الذين يذهبون الى أن « كل ما هو موجود انما هو روحى » .

يقول « كارناب » ومن وجهة نظر امكانية التحقيق ، من السهل أن ندرك أن مثل هذه القضايا لا يمكن التحقق منها... لاننا لا نستطيع أن نستنبط أية قضية تقرر أية ادراكات حسية او احساسات أو خبرات ... ومن ثم فهى لا تقرر شيئا على الاطلاق [3]

ويذهب الى أن الميتافيزيقين يتعمدون الى جعل قضاياهم غير ممكنة التحقيق إذ أنهم لو جعلوها ممكنة التحقيق ، اذن لكان الحكم على صدق او كذب دعواهم معتمدا على التجربة ، ومن ثم فلابد أن تدخل فى نطاق العلوم الامبيريقية . وهم يتحاشون هذه النتيجة ، لانهم يدعون أنهم يلقنون المعرفة التى تعلو على مستوى العلوم الامبيريقية ، فيضطرون الى قطع كل الصلات

(١) Kant, I. " Gritique of pure Reason" P. 306.
نقلا عن د . محمود زيدان : كنط وفلسفته النظرية . دار المعارف ط ٣ ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٢٣٥ .

(٢) هيجل : محاضرات فى فلسفة التاريخ (العقل فى التاريخ) ترجمة د . امام عبد الفتاح امام ، دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨٣ ، ص ٧٨ .

(٣) Carnap : philosophy and logical Syntax. op, cit. P. 427.

التى تربط بين قضاياهم وبين المحك التجريبى ، فتصبح هذه المعرفة عارية من أى معنى [1]

وبهذا المعنى تكون الميتافيزيقا نظاما فارغا vacuous discipline والمشكلات التى تتعرض لها مشكلات زائفة Spurious problems والحلول التى تقترحها لهذه المشكلات غير ممكنة الصدق أو الكذب ، ومن ثم فهى بلا قيمة من الناحية المعرفية .[2]

ولنذكر فى هذا الصدد مثالين مشهورين للهجوم على الميتافيزيقا ، الأول هو تحليل « شليك » لزيف النزعات الميتافيزيقية والايبستمولوجية الدائرة حول « واقعية العالم الخارجى » ، والثانى هو ما نستخلصه من هجوم « كارناب » على التجاء « هيدجر » لاستخدام كلمة « العدم » فى تناوله الأخير للأنطولوجيا كنظرية للوجود .

أننا نستخدم فى اللغة العادية ــ لغة الحس المشترك commonsense العبارة « عالم خارجى » external world ، لكى نشير الى عالم الاشياء والحوادث العامة ، وهو ذلك العالم الذى يتميز عن « العالم الداخلى » inner الخاص . فاذا استخدمنا هذه العبارة بهذه الطريقة ، فان « شليك » يؤكد على أن مفهوم العالم الخارجى ليس ميتافيزيقيا ، بل ان معناه يتفق تماما ومتطلبات مبدأ التحقيق . وانما على العكس من ذلك . فان « العالم الداخلى » يشتمل على الذكريات والافكار ، والاحلام ، والرغبات ، والاحاسيس . العالم الخارجى ببساطة هو عالم الجبال والاشجار والحيوانات والانسان... وكلنا يعرف كيف يتحقق من العبارة التى تقرر : « ثمة قلعة فى الميدان الذى يقع خارج المدينة » فاذا اختبرنا الوقائع التى تصفها هذه العبارة ، قلنا على الفور « حقا ،ثمة قلعة هناك » والا قلنا أن العبارة خاطئة أو كاذبة واذا سألنا شخصا ما « هل كانت القلعة موجودة أيضا فى الليل رغم أن أحدا لم يرها ؟ فانه يجيب » بلاشك : لان من المستحيل أن يتم بناءها هذا الصباح بالاضافة الى أن شكل المبنى يبين أنه ليس فقط كان موجودا بالأمس ، وانما منذ مئات السنين ، حتى قبل أن

(١) Ibid. P. 428.

(٢) Munitz : Verificationism. op. cit. P. 247.

نولد « وهكذا نجد أن لدينا معايير امبيريقية محددة تمكننا من أن نحدد ما اذا كانت المنازل والاشجار موجودة ام لا ، على الرغم من عدم رؤيتنا لها ، وكذلك ما اذا كانت موجودة بالفعل قبل ولادتنا أو سوف توجد بعدمماتنا. ويعني هذا أن القضايا التي تعبر عن تلك الاشياء ـــ والتي توجد باستقلال عنا وعن ادراكاتنا لها معنى يمكن التحقق منه بوضوح .[1]

ونستخدم فى العلم ايضا ـــ طبقا لشليك ـــ نفس الاستخدام اللاميتافيزيقى لمفهوم « العالم الخارجى » فبدلا من التعامل مع الموضوعات العادية ـــ كما هو الحال فى الحس المشترك ـــ يتعامل العلماء مع كيانات اكثر دقة وأقل كثافة ، كالذرات والبروتونات والمجالات الكهرومغناطيسية....الخ ، أى أنهم يتعاملون مع « اشياء غير مرئية » ومع ذلك فاننا مقتنعين بوجودها لاننا نفترض ـــ بواسطة العلماء ـــ أن لها وجودا يمكن التحقق منه ، وانها واقعية كما هو الحال فى واقعية الشجرة او النجمة .[2]"

وعلى النقيض من تلك الاستخدامات الشرعية(لانها ذات معنى للحس المشترك والعلم فيما يتعلق بمفهوم « العالم الخارجى » ينبغى ان نرى كيف تستخدم نفس العبارة من قبل العديد من الميتافيزيقين والايبستمولوجين الميتافيزيقين». كيف يتميز العالم الخارجى المفارق أو المتعالى أو الميتافيزيقى عن العالم الامبيريقى ؟

فى الانساق الفلسفية يعتقد بأن ثمة شيء ما يقف خلف العالم الامبيريقى ، حيث تشير« خلف » الى ما لايمكننا معرفتة بنفس المعنى الذى نعرف به العالم الامبيريقى وذلك لانه يقع وراء الحد الذى يفرق بين ما هو سهل الوصول اليه وما هو صعب الوصول اليه .

ويرى « شليك » أن لهذا التمييز مصدره الذى قال به معظم الفلاسفة السابقين فلكى نعرف موضوعا ، علينا أن ندركه ادراكا حسيا مباشرا ، والمعرفة انما هى نوع من الحدس ، لا تكون تامة الا عندما يحضر الموضوع بشكل مباشر للعارف بوصفة احساسا أو شعورا . ومن ثم ، طبقا لوجهة النظر

(١) Schlick, M. : Positivism and Realism. P. 100.

(٢) Ibid. P. 101.

هذه ، ما لا يمكن خبرته او ادراكه حسيا يظل مجهولا ، لا يمكن فهمه ، وهو متعالى ، لانه ينتمى الى مجال الاشياء فى ذاتها[1]

وعلى العكس من هذا المفهوم للعالم الخارجى الترنسندنتالى ، والذى لا يمكن معرفته ، يؤكد الوضعى على ان مفهوم هذا « العالم » بلا معنى ، لانه لا يمكن التحقق منه

أما المثال الذى يقدمه« كارناب » فهو يتعلق بشروح « هيدجر » لمفهوم العدم Nothing ، وهو مثال نموذجى ، لانه يوضح طريقة الوضعية المنطقية فى التحليل المنطقى ، لبيان الخواء المعرفى للقضايا الميتافيزيقية .

ففى فقرة من مقالة « هيدجر » ما الميتافيزيقا يقرر هيدجر أن [2] ما ينبغى أن ينفذ اليه البحث هو ببساطة « ما هو موجود » ، وخارج هذا الوجود لاشيء ،« ماهو موجود » وحده ، وخلاف ذلك : لاشيء « ما هو موجود » فحسب . وخارج ، ذلك : عدم . فما هو اذن هذا العدم ؟ ....ألا يوجد العدم الا لأن النفى موجود ؟ أم الأمر على عكس ذلك فلا وجود للسلب الا لأن العدم موجود ؟ ....فأين نبحث عن العدم ، وكيف نعثر عليه ؟ ....أننا نعرف العدم.... فالقلق يكشف العدم...لاننا نعانى القلق ، اذن فالعدم « حقيقه »...ولكن ماذا عن هذا العدم ؟ أن العدم ذاته يعدم نفسه Das Nicht selbst nichtet . فلا يؤلف العدم التصوير المقابل للـ « موجود » وانما ماهية « الوجود ذاته » تتضمن العدم منذ البداية وفى « وجود » الموجود ينشأ فعل العدم Das Nichten des Nichts [2]

وهنا يعلن « كارناب » أن هذه الجمل الهيدجرية ليست سوى عبارات زائفة خاوية من المعنى . ولكى يدلل على ذلك يضع لنا النموذج التالى والذى يوضح طبقا للتحليل المنطقى خواء تلك العبارات[3]

(١) Ibid. P. 102.

(٢) انظر : مارتن هيدجر : الميتافيزيقا . ترجمة : فؤاد كامل . مراجعة : د . عبد الرحمن بدوى . دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٤ ص ص : ١٠١ ـــ ١٢٤

(٣) Carnap, R. : The Elimination of Metaphysics through logical Analysis of language. PP. 69-72

أولاً : جمل اللغة العادية ذات المعني	ثانياً: التحويل من المعني إلي اللامعني فـي اللغة العاديـــــة	ثالثاً : اللغة الصحيحة منطقيـــــــاً
أ – ماذا في الخارج ؟ خ (؟) – المطر في الخارج خ (م)	أ – ماذا في الخارج ؟ خ (؟) – العدم في الخارج . خ (لا)	أ – يوجد العدم . (لا يوجد أي شئ) في الخارج . ... وب . خ (و)
ب – وماذا عن المطر ؟ (أعني ، ماذا يحدثه المطر ؟ أو : ما الذي يمكن أن يقال عن هذا المطر ؟ (م) ؟	ب – وماذا عن هذا العدم؟ ؟ (لا)	ب – لا شئ من هـــذه الصور يمكن حتي أن يكون لـــه أي تركيب منطقي .
١ – أننا نعرف المطر . ن (م)	١ – أننا نبحث عن العدم. – أننا نجد العدم . – أننا نعرف العدم . ن (لا)	
٢ – المطر يمطر يم (م)	٢ – العدم يعدم " لا (لا)	
	٣ – العدم يوجد فقط لأن.." يو (لا)	

ومن الفحص الدقيق للقضايا الزائفة pseud-Statements والتى تقع تحت ثانيا يضح الآتى : ان تركيب الجملة (١) يقوم ببساطة على خطأ استخدام كلمة « عدم » بوصفها اسما ، لاننا قد اعتدنا فى اللغة العادية أن نستخدمها فى هذه الصورة لكى نركب قضية وجودية سالبة (أنظرا فى ثانيا) والحقيقة انها ليست اسما خصوصيا وانما هى صورة منطقية معينة تفيد هذا الغرض (انظرا فى ثالثا) ، اما الجملة (ب ٢ فى ثانيا) فانها تضيف شيئا ما جديدا ، اعنى اختلاف لكلمة لها ، وهى « يعدم » ومن ثم فان هذه الجملة بلا معنى لسبب مزدوج . فعلى الرغم من ان الكلمات التى تؤلف جملا متيافيزيقية بلا معنى ، لانه عادة ما يدخل الى نطاقها كلمة ذات معنى ولكن معناها مشتق من خلال الاستخدام المجازى لها . الا أننا نواجه هنا بواحدة من تلك الحالات النادرة التى تدخل فيها كلمة جديدة لم يكن لها أى معنى نبدأ به . مثل الجملة التى تقع تحت ثانيا ألا وهى ب ٣ ، والتى علينا أن نرفضها لسببين : الأول خطأ استخدام الكلمة « عدم » بوصفها اسما ، وهى مثل الجملة السابقة ولكن بالاضافة الى ذلك فهى تتضمن تناقضا . لأنه حتى لو كان من المسموح به ان ندخل « العدم » كاسم أو كوصف لهوية ، فلسوف يظل وجود هذه الهوية مرفوضا فى تعريفة ذاته ، حيث تمضى الجملة (٣) فى اثبات وجودها . ولذلك فان الجملة متناقضة ، ومن ثم فهى باطلة ، حتى ولو لم تكن غير ذى معنى بالفعل .

هذه هى خلاصة الانتقادات التى يوجهها « كارناب » لبيان زيف القضايا الميتافيزيقية فهذه القضايا لا يمكن أن تخضع لمعيار التحقيق ، أى أن صدقها لايمكن أن يخضع لفحص التجربة ، ومن ثم فهى لا يمكن أن تتصف بخاصية القضايا العلمية .

ولكن أليس من الواضح أن لهذه القضايا وغيرها من القضايا التى نجدها فى المؤلفات الميتافيزيقية تأثير على القارىء ، واحيانا يكون هذا التأثير قويا جدا ، ومن ثم فهى بالتأكيد تعبر عن شىء ما ؟ وهل يمكن لمثل هذا المعيار القاسى الحاسم الباتر أن يلغى بجرة قلم كل تلك المعاناة التى تعرض لها الفلاسفة الميتافيزيقين طوال عصور طويلة تمتد الى عصر اليونان القديم ، بل وربما قبل

ذلك بكثير . قد تضرب بجذورها الى عصر الانسان الأول الذى تساءل عن وجوده ووجود العالم من حوله ، وعن مصيره ؟

يصر « كارناب » على موقفه مؤكدا ان هذه القضايا ـــ مع ذلك ـــ غير ذات معنى وليس لها اى مضمون نظرى[1] كما يؤكد « هربرت فايجل » وهو من كبار الوضعيين المناطقة هذا الموقف عندما يقرر « أن معظم المشكلات الميتافيزيقية ، وحلولها ، أنما تعتمد على افتراض خاطىء بأن ثمة معنى فى تعبيراتها ، وهى فى الحقيقة ليست سوى استشهادات انفعالية »[2] .

فما هى هذه الاستشهادات الانفعالية ، وما هى طبيعتها ؟

٣ ـــ الميتافيزيقا بوصفها أسلوب كلام :

يفرق « كارناب » بين وظيفتين متميزتين للغة ، يطلق على الأولى اسم الوظيفة التعبيرية expressive Function ، ويطلق على الثانية اسم الوظيفة الدلالية أو المعرفية للغة representative or cognitive Function ويذهب الى ان جميع الحركات الواعية أو اللاواعية للشخص ، بما فى ذلك نطقه اللغوى ، أو تعبيره عن شىء ما يدور فى احساساته ، أو مزاجه الحالى ، أو طباعه المؤقته أو المستديمة لرد الفعل ، أو ما شابه ذلك ، كل هذا تقريبا يمكن ان نأخذه بوصفه أعراضا أو علامات منها نستطيع أن نستدل على شىء مايدور حول احاسيسه أو شخصيته . وتلك هى الوظيفةالتعبيرية للحركات والكلمات . ولكن بالاضافة الى ذلك هناك جزء معين من النطق اللغوى (مثل « هذا الكتاب أسود ») يمكن تمييزه من المنطوق اللغوى والحركات الاخرى ، وله وظيفة ثانية : انه منطوق يستحضر حالة معينة من أحوال الواقع State of affairs ومن ثم فان هذا المنطوق يخبرنا عن شىء ما ويقرر شىء ما ، ويحكم على شىء ما فى الحالة الواقعية وتلك هى الوظيفة الدلالية أو المعرفية[3]

(١) Carnap : philosophy and logical .. op, it. P. 431.

(٢) Feigl, H. : Logical Empiricism. P. 379.

(٣) Carnap : Philosophy., op, cit. P. 431-32.

ومن ثم فاننا لابد ان نميز بين التقرير وبين التعبير ، فاذا كان هناك على سبيل المثال شخص ما يضحك ، لاعتبرنا ذلك علامة على مزاجه المرح ، فاذا أخبرنا وهو لا يضحك « اننى مسرور الآن » لعلمنا من كلماته نفس الشيء الذي استدللنا عليه فى الحالة الأولى من ضحكه . ولكن مع ذلك هناك اختلاف أساسي بين الضاحك والكلمات « أننى مسرورالآن » حيث يقرر هذا المنطوق اللغوى أن المزاج سار أو مرح ، ولذلك فهو اما أن يكون صادقا أو كاذبا . اما الضاحك فهو لا يقرر مزاجا مرحا ، وانما هو يعبر عنه ومن ثم فهو لا يمكن أن يكون صادقا أو كاذبا ، لأنه لم يقرر أى شيء ، على الرغم من أنه ربما كان أصليا حقيقيا ، أو خادعا زائفا . وبالمثل هناك العديد من المنطوقات اللغوية التى تماثل الضحك فى كونها ذات وظيفة تعبيرية فقط وليست وظيفة دلالية ، كالصرخات ، أو حتى على أعلى مستوى ، الأشعار الغنائية اذ أن هدف أى قصيدة شعرية لا يخرج عن مجرد تعبير عن أحاسيس معينة لشاعر يريد أن يستثير فينا أحاسيسا مشابهة . وليست للقصيدة الشعرية معنى تقريرى ، ولا معنى نظرى ، بل ليست معرفة على الاطلاق[٢]

ويرى « كارناب » ومعه كافة الوضعيين المناطقة أن العبارات الميتافيزيقية ــ كما هو الحال في الاشعار الغنائية ــ ليست لها سوى وظيفة تعبيرية فقط ، فهى ليست صادقة أو كاذبة ، لانها لا تقرر شيئا ، ولا تحتوى على أية معرفة ، ومن ثم فهى تحتل مكانا خارج مجال المعرفة النظرية ، خارج نطاق الصدق أو الكذب . وكل ما فى الأمر أن الاشعار الغنائية تعبر عن احساسات لحظية أو مؤقتة ، أما الميتافيزيقا فهى تعبر عن ميول أو نزعات انفعالية أو ارادية .

والطريف اننا نجده يضرب أمثله عن المذاهب الميتافيزيقية المختلفة ليدلل على أنها ليست سوى تعبير انفعالى ــ فالواحدية monism ربما تكون تعبيرا عن أسلوب للحياة هادىء ومتناسق ، والنسق الاثنوى adualistic system ربما يكون تعبيرا عن حالة ــ انفعالية لشخص ما يأخذ الحياة بوصفها نضالاً أزليا . وغالبا ما تكون الواقعية realism مظهرا أو علامة على نمط للمزاج يطلق عليه علماء

(١) Ibid. P. 432.

النفس « النمط المنبسط » extroverted أو المتخارج النزعة والذى يتميز بتكوين علاقات سهلة مع الأنسان والاشياء . وعلى العكس من ذلك نجد المثالية idealism والتى يمكن أن نطلق عليها اسم النمط المنطوى introverted ، وهو ذلك النمط الذى يكون فيه لدى الانسان ميل الى الانسحاب من العالم بشكل عدائى ، والعيش فى داخل أفكاره وأوهامه الخاصة[1]

وهكذا نجد تشابها كبيرا بين الميتافيزيقا والشعر . ولكن هناك اختلاف اساسى بينهما . صحيح أن كلاهما ليست لديه وظيفة دلالية ، ولا مضمون نظرى ولكن مع ذلك تتميز القضية الميتافيزيقية عن الغنائية ، فى انها تبدو كما لو كان لها مثل ذلك المضمون . ولاينخدع القارىء وحده بهذا ، وانما الميتافيزيقى نفسه ينخدع . فهو يعتقد أنه قد قرر شيئا فى مقاله الميتافيزيقى ويقوده هذا الى مجادلة ومناظرة قضايا ميتافيزيقى ما اخر . فى حين أن الشاعر لا يقرر أن الاشعار الاخرى خاطئة او مغلوطة ، وانما هو يقنع نفسه عادة انها فقط رديئة .

ولا تعد الخاصية اللانظرية للميتافيزيقا قصورا أو عيبا فى حد ذاته . اذ أن جميع الفنون لها مثل هذه الخاصية اللانظرية دون ان يفقدها ذلك قيمتها العالية للحياة الشخصية والاجتماعية سواء بسواء . وانما يكمن الخطر فى الخاصية الخادعة للميتافيزيقا ، فهى « تمنح وهم المعرفة ، دون أن تمنح أى معرفة بالفعل » [2]

وهذا هو السبب الرئيسى الذى يجعل الوضعيين يعارضون الميتافيزيقا ويستبعدونها من المجال المعرفى او النظرى . ولكن ماذا يبقى للفلسفة بعد أن سلب منها القلب اعنى الميتافيزيقيا أهم مباحثها ؟

٤ — منزلة علم النفس (السيكولوجيا) :

يجيب « كارناب » على ذلك بانه يتبقى من المسائل الفلسفية : سيكولوجية ومنطقية ، الا أنه لا يلبث أن يستبعد ايضا المسائل السيكولوجية ، ليس من مجال المعرفة وانما من مجال الفلسفة ومن ثم فان الفلسفة سوف تختزل فى النهاية الى المنطق وحده (بالمعنى الواسع الهذه الكلمة) ولكن لماذا تم استبعاد السيكولوجيا من أبحاث الفلسفة هل لان قضاياها بلا معنى ايضا مثل قضايا الميتافيزيقا ؟

(١) Ibid.

(٢) Ibid. P. 403.

الحقيقة أن القضايا السيكولوجية ليست بلا معنى ، وانما هى ببساطة علم مستقل مثله فى ذلك مثل علم الفيزياء والكيمياء البيولوجيا والاجتماع والتاريخ والاقتصاد ، اى بالاختصار مثل العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية . واذا القينا بنظرة الى التطور التاريخى للعلوم لوجدنا ان الفلسفة كانت اما لهذه العلوم جميعاً . ولقد انفصل العلم تلو الآخر عن الفلسفة واصبح علما مستقلا وكان اخر هذه العلوم التى استقلت عن الفلسفة الام ، علم النفس . فقد استقل هذا العلم بموضوعه ، ومنهجه وغرضه ، واصبحت المسائل والقضايا السيكولوجية ذات معنى « لان مثل هذه القضايا يمكننا أن نستنبط منها قضايا أخرى تتعلق بالخبرات المستقبلية ، وبمساعدتها يمكننا ان نتحقق من القضايا السيكولوجية »(١)

ومعنى هذا ان ثمة صلة بين الموضوعات الفيزيائية والموضوعات السيكولوجية فما هى هذه الصلة ، وما طبيعتها ؟

يضع « كارناب » تعريفا للمفاهيم المتعلقة بما هو فيزيائى وبما هو سيكولوجى ، ويمتنع عن اعطاء شرحا واضحا لكل منهما ، لانه يرى ان ثمة جوانب معينة فى كل منهما « تجعل المفاهيم غامضة ، بل واكثر من ذلك ، غير خالصة منطقيا . Logically impure . »(٢)

وكأمثلة للموضوعات الفيزيائية يفترض « كارناب » إكثر الانماط اهمية ، الا وهى الاجسام الفيزيائية . فهى تتميز بحقيقة انها تشغل حيزا من المكان المفترض (أى قطعة ممتدة من المكان) ، فى زمان مفترض ومن ثم فان التمييزات المحددة لاى جسم فيزيائى هى المكان والشكل والحجم والموقع . أضف الى ذلك ان هناك كيفية حسية واحدة على الاقل تتعلق بتلك التميزات المحددة ، مثل اللون ، الوزن درجة الحرارة ...الخ .

أما الموضوعات السيكولوجية فهى تنتمى الى وقائع الوعى : كالادراكات الحسية والتمثيلات representation والمشاعر والافكار وافعال الارادة ، وهكذا .

(١) Ibid.

(٢) Carnap, R. : The Logical Structure of the World Pseudo Problems in Philosophy. p. 32.

بالاضافة الى العمليات اللاواعية والتى يمكن أن نفترض انها تماثل أفعال الوعى ، مثل التمثيلات اللاواعية .[1]

وتشترك الموضوعات السيكولوجية مع الموضوعات الفيزيائية فى كونها يمكن تحديدها تحديدا زمانيا . بيد أن كارناب « من ناحية أخرى ، يضع تمييزا حادا بين النمطين ، لان الموضوعات السيكولوجية لا لون لها وليس لها أية خاصية حسية اخرى ، كما أن ليس لها تحديدا مكانيا ، ومع ذلك فان « كلا منهما انما ينتمى الى موضوع فردى واحد » .[2]

وبعد أن ينتهى « كارناب » من تعريف المفاهيم الفيزيائية والسيكولوجية على النحو الذى أشرنا اليه عاليه ، يشرع فى بيان الصلة بين الموضوعات الفيزيائية والموضوعات السيكولوجية . فنجد انه يميز فى هذا الصدد بين علاقتين : العلاقة السيكولوجية ، وعلاقة التعبير . ويرى أن العلاقة السيكولوجية تنعقد بين عملية سيكولوجية ، وعملية متطابقة أو « متوازية » للنظام العصبى المركزى . ومن خلال الصوت ، والتعبيرات المتعلقة بالوجه والحركات الاخرى ، يمكننا أن نفهم « مايـــدور داخـــل » شخص ما .

وهكذا تسمح لنا العمليات الفيزيائية بأن نرسم نتائج متعلقة بالعمليات السيكولوجية ، ويطلق على ذلك اسم « علاقة التعبير » .[3]

ويتضح من ذلك أن « كارناب » ومعه كافة الوضعيين المناطقة ، يرون أن أية عملية سيكولوجية ـــ لابد أن تخضع للملاحظة . لأن عمليات النظام العصبى المركزى ماهى الا عمليات سيكولوجية تنعكس فى صورة كلمات أو تعبيرات أو حركات ...الخ ، والتى ما هى الا عمليات فيزيائية . ولكن الا يمكن لأى شخص أن يخفى (بارادته) ما يعتمل فى داخله من عمليات سيكولوجية معينة ، فيظهر خلاف ما يبطن ، لأى داع من الدواعى ؟

هنا يميز « كارناب » بين ما أسماه « علاقة التعبير » وبين ما يسميه علاقة

(١) Ibid. PP. 32-33.

(٢) Ibid. P. 33

(٣) Ibid.

التعيين designation relation. فيرى أن علاقة التعيين تنعقد بين الموضوعات الفيزيائية التى تعين الموضوع ، وتلك التى يتعين بها الموضوع ذاته ، أى مثلا بين الرمز أو الاشارة أو العلامة Sign « روما » وبين مدينة روما ذاتها .

وبمعنى اخر بين مسمى الموضوع والموضوع نفسه . ويرى أن الموضوع الفيزيائى (الذى يتعلق بما هو سيكولوجى) يمكن أن يطابق بين علاقتى التعبير والتعيين معا . أى بين العلامات الظاهرة من حركات وأصوات...الخ وبين ما تشير اليه هذه العلامات من عمليات فيزيائية (متعلقة بما هو سيكولوجى) . أما فى الحالات التى لا تتطابق فيه هاتان العلاقتان ، كأن تكون الكلمات المنطوقة مثلا لا تعبر عن المضمون السيكولوجى للمتحدث ، فأننى استطيع أن اكشف شيئا ما عن الشرط السيكولوجى للمتحدث ، وذلك عن طريق جرس صوته أو سرعته أو نغمته ، وايضا عن طريق اختياره للكلمات المفردة والاسلوب الذى صاغ به تلك الكلمات . أضف الى ذلك انه لابد أن يكون للكلمات معنى ، ومن ثم فان « الاختلاف بين محتوى أو مضمون التعبير ، وبين معنى المحتوى أو المضمون يمكن التعرف عليه ببساطة ، وبصفة خاصة عندما يتعلق المعنى بشىء ما اخر اكثر من العمليات السيكولوجية التى تدور داخل المتحدث »[1] .

وبهذه الطريقة يدخل علم النفس ضمن العلوم الامبريقية ، بل أن من أهم معتقدات الوضعية المنطقية معتقد وحدة العلم unity of science وهذا المعتقد جانبان ، الاول : هو أن جميع العلوم التجريبية مثل الفيزياء والكيمياء والأحياء وعلم النفس انما يشتركون فى مفردات واحدة والثانى : أن كل القوانين التى نجدها فى جميع العلوم التجريبية انما يمكن اشتقاقها فرضا من القوانين الفيزيائية . ويسعى « كارناب » الى البرهان على أن هذا الموقف يمكن تعقله مبدئيا ، ولذلك فانه يحاول تطبيقه على علم النفس كما رأينا .[2]

(١) Ibid. P. 34.

(٢) انظر فى هذا الصدد المقدمة التى كتبناها لكتاب « كارناب » : الأسس المنطقية للفيزياء مرجع سابق ص ١٢ .

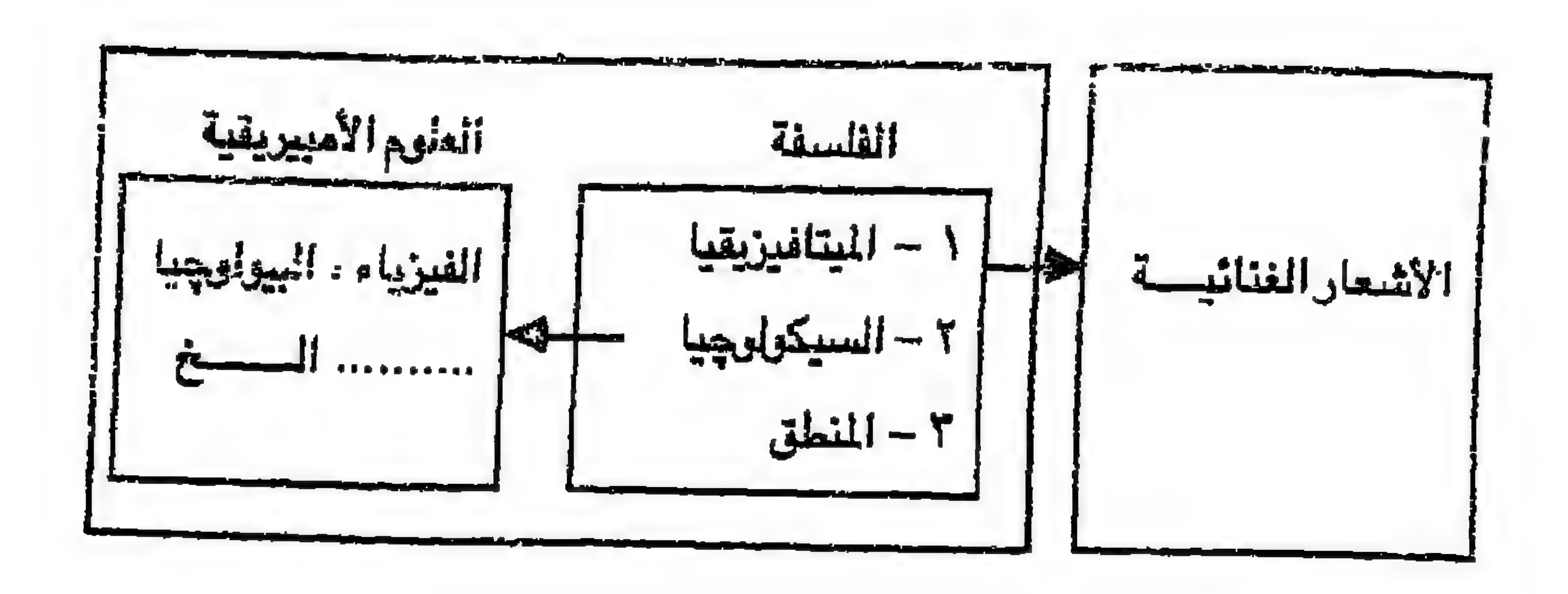
بيد اننا لا نريد الخوض فى هذا الموضوع هنا حتى لا نخرج عن موضوع بحثنا وانما الذى يهمنا فى هذا الصدد هو التأكيد على أن الوضعيين المناطقة يستبعدون المسائل السيكولوجية من الفلسفة ، ويعلنون انها قد انتقلت الى البحث الامبيريقى . ولكن هل يعنى هذا ان الصلة قد انقطعت بينهما ؟ الحقيقة ان الصلة لازالت موجودة ، فليس لديهم اى اعتراض على ارتباط الابحاث السيكولوجية بالابحاث المنطقية (الفلسفية) او باى نوع اخر من انواع البحث العلمى وانما ينصب اعتراضهم فقط على خلط هذين النوعين من المسائل الخاصة بكل منهما فاذا كنا بصدد بحث مشكلة « العلاقة بين الجسم والعقل » مثلا ، فالمسالة هنا ليست ميتافيزيقية ، بمعنى انها لا تتعلق بالطبيعة الجوهرية لحقلين من الوجود ، وانما هى تتعلق « بالعلاقات المنطقية بين حدود او قوانين علم النفس والفيزياء كل فيما يخصه »[1]

وينشأ الاضطراب احيانا من التعامل مع المسائل المنطقية كما لو انها مسائل سيكولوجية . ويؤدى هذا الخطأ الذى يطلق عليه « كارناب » اسم النزعة السيكولوجية psychologism الى راى مفاده ان المنطق هو علم التفكير ، اى انه يتعلق بالعملية العقلية للتفكير ، او بالقواعد التى ينبغى على التفكير اتباعها . ولكن الحقيقة ان بحث عمليات التفكير كما تحدث فى الواقع انما هو احدى مهمات علم النفس وليس له صلة بالمنطق اذ ان المسائل السيكولوجية انما تهتم بجميع انواع ما يسمى بالحوادث العقلية ، وجميع انواع الاحساسات ، والمشاعر والافكار والخيالات..الخ سواء كانت واعية او لا واعية والاجابه عن هذه المسائل المتعلقة بعلم النفس تتم عن طريق التجربة وحدها ، وليس عن طريق الفلسفة .

ويلخص « كارناب » ذلك كله فى الرسم التالى الذى يوضح ما ينتمى الى الوظيفة التعبيرية للغة ، والوظيفة الدلالية للغة [2]

(١) Carnap : The physical Language. Op, cit. P. 395.

(٢) Carnap : Physical and Logical Op, cit. P. 434



أما « فايجل » فانه يميز تمييزاً آخر للمعانى المعرفية التى تنتمى الى الفلسفة ، والأخرى غير المعروفة التى تنتمى الى الميتافيزيقا ، ومن ثم فينبغى استبعادها من الأبحاث الفلسفية على النحو التالى(١) :

معاني معرفية	معاني غير معرفية
– الدلالة الإعلامية أو الأخبارية	– التعبير الإنفعالي
– الصوري الخالص	– التصويري (التخيلي)
– المنطقي – الرياضي	– الإنفعالي (المؤثر)
– الواقعي (= الامبيريقي)	– الإرادي – الباعثي
	– التوجيهي أو الإرشادي

(١) Feigl : Logical Empiricism ; Op. cit. P. 379.

ولعلنا نلاحظ من هذا التقسيم ان « فايجل » يضيف فرعا آخر من فروع الفلسفة يعتبره الوضعيون بلا معنى ، والمعنى بهذا الفرع الاخلاق . فاذا كان الوضعيون يقبلون المنطق ويستبعدون الميتافيزيقا بصفة عامة ، فما هو موقفهم من الاخلاق ؟ هل يمكن لمعايير الاخلاق ان تتركب فى قضايا اخلاقية ، وتتلاءم مع ماله معنى ؟ واذا كان الرد بالايجاب . فما هو نوع القضايا الاخلاقية ، هل هو تحليلى (منطقى ـ رياضى) أم هو تركيبى (امبيريقى) يخضع لمبدأ التحقيق ؟ واذا لم يكن هذا ولا ذاك أيحق لنا أن نستبعده بوصفه بلا معنى معرفى ؟ .

الفصل الثالث

منزلة الأخلاق :

وجدنا أن الاهتمام الرئيسى للفلاسفة الوضعيين ، كما سبق ان رأينا فى العديد من مواقفهم ، قد انصب فى تحديد شروط الاستخدام الصحيح للغة ذات المعنى وما يمثله هذا الاستخدام من خدمة فى مطلب المعرفة ، او ما أطلقوا عليه اسم« الدلالة الاعلامية او الأخبارية » للغة ذات المعنى . وطبقا للعديد من الفلاسفة التقليديين فان الفلسفة ذاتها ، وليس العلم وحده (مع ملاحظة ان العلم لم يستقل عن الفلسلة الا حديثا)، هى المكرسة لهذه المهمة التى تتعلق بالمعرفة . فتاريخ الفلسفة ما هو الا بحث فى المعرفة التى انتظمت فى تقسيمات ثلاثة رئيسية : المنطق والميتافيزيقا والاخلاق .

أما الوضعيون ـــ وكما سبق القول ـــ فهم لا يعترفون الا بنمطين فقط من القضايا ذات المعنى المعرفى . النمط الاول هو ذلك النمط الذى نجده فى المنطق الصورى ، والرياضيات ، وقضاياه تحليلية ، ولذلك فهى فى الاصل تحصيلات حاصل ، وعليه فهى تزودنا بمعرفة ذات صدق صورى ، فالمنطق الصورى على سبيل المثال ، (وبصفة خاصة فى تطوراته الحديثة ما بعد فريجه) يقينى الصدق ، اى صادق فى كل عالم ممكن أما النمط الآخر ، فهو ذلك الذى نجده فى العلوم الامبيريقية ، وقضاياه تركيبية ، وواقعية وقابلة للتحقيق او التكذيب من قبل الخبرة الحسية . وعليه فقضاياه تزودنا بمعرفة ذات صدق احتمالى فالفيزياء على سبيل المثال (وبصفة خاصة فى تطوراتها الحديثة : نظرية الكم ، ونظرية النسبية) احتمالية الصدق . ومن الناحية الأخرى يعارضون الدعاوى الميتافيزيقية فى المعرفة ، ويعتبرون ان المعرفة التى تأتى بها الميتافيزيقا معرفة زائفة ، وخاوية من اى معنى .

والأخلاق بوصفها فرعا من الفلسفة ، فهى تبحث عن نوع خصوصى من المعرفة ، وهو معرفة كيف ينبغى على الناس ان يسلكوا ، وما هى مطامح الحياة التى ينبغى عليهم ان يغتنموها ويجدوا فى طلبها وعندما تتحقق مثل هذه المعرفة ، فلسوف ترشدهم فى افعالهم الشخصية والاجتماعية ، وتبرر استحسانهم او استهجانهم لما يفعلونه او يفعله غيرهم .[1]

(١) Munitz : Verificationism. Op, cit. P. 253.

وهناك بالطبع العديد من الفلسفات الأخلاقية المختلفة . وتتميز الواحدة عن الأخرى فى الاجابات المتفاوتة التى تقدمها، ليس فقط من جهة المعايير المختلفة التى ينبغى اتباعها ، ولكن ايضا من جهة الطريقة التى تتعين معرفة ما سوف تكون عليه هذه المعايير . فالبعض يلجأ الى الحدس (الحسى الاخلاقى) والآخر الى العقل ، وآخرون الى السلطة الالهية ، وهكذا . وعندما تعرف المعايير ، وكيفية التعرف عليها ، فانها تبرر الاختيارات المتعددة ، الاستحسان او الاستهجان لافعال معينة . وطبقا لبعض الفلاسفة الاخلاقيين ، ربما يتم تركيب معايير بطريقة نسقية (كما هو الحال عند كانط مثلا) ، ومن ثم فان المعايير الخصوصية تتدرج تحت معايير اكثر عمومية ، وهذه تندرج تحت معايير اكثر منها عمومية ، وهكذا . وعلى أية حال ، فان معرفة هذه المعايير ، بطريقة او بأخرى ، انما هى التى تشكل مناخ الاخلاق المعيارية بوصفها مناخا للمعرفة الفلسفية .

ونعود الى سؤالنا : اذا كان الوضعيون يقبلون المنطق ويستبعدون الميتافيزيقا بصفة عامة ، فكيف ينظرون الى هذا النسق المعرفى ؟

١ ـــ معنيان للاخلاق :

يرى بعض الوضعيين ان كلمة « اخلاق » تستخدم بمعنيين فقد تطلق احيانا على بحث امبيريقى معين ، او بالاحرى على ابحاث سيكولوجية وسوسيولوجية معينة تدور حول أفعال الكائنات الانسانية ، منظورا بصفة خاصة الى اصل هذه الافعال من احساسات وارادات مختلفة ، وتأثيرها على أناس آخرين والاخلاق بهذا المعنى بحث امبيريقى ، ومن ثم فهى بحث علمى لانها تنتمى الى العلم الامبيريقى اكثر من انتمائها الى الفلسفة .[1]

اما المعنى الثانى للاخلاق ، فانه يختلف اختلافا اساسيا ، فهو بوصفة بحثا فى فلسفة القيم او المعايير الخلقية ، والتى يمكن للمرء ان يشير اليه بوصفه اخلاقا معيارية ، فهو بهذا ليس بحثا فى الوقائع ، وانما هو بحث مزعوم فيما هو خير ، وفيما هو شر ، فيما هو صواب علينا ان نتبعه ، وفيما هو خطأ علينا إن نتجنبه ومن ثم فان الغرض من هذا البحث انما هو غرض فلسفى او معيارى . فالاخلاق

(١) White, Morton : Logical Positivism . P. 216.

هى التى تحدد معايير السلوك او الأحكام الانسانية والتى تدور حول القيم المعيارية[1] .

ولكن هل يأخذ الوضعيون جميعا بهذا التمييز بين المعنيين المختلفين لكلمة أخلاق ؟

٢ ـــ الأخلاق بوصفها فرعا من علم النفس :

الحقيقة ان « شليك » ياخذ بالمعنى الاول ، اما « كارناب » فهو يأخذ بالمعنى الثانى .

فطبقا « لشليك » يمكن ان تلائم القضايا الاخلاقية النموذج الواسع للقضايا ذات المعنى صحيح انها ليست تحليلية (او تحصيل حاصل) كما هو الحال فى قواعد المنطق الا أننا نستطيع ان نستبعدها بوصفها قضايا واقعية زائفة ، كما هو الحال فى قضايا الفلسفة انما هى ـــ كما يرى شليك ـــ قضايا واقعية . فاذا تغاضينا عن النظر الى بعض التبرير « المطلق » للمعايير الاخلاقية ، لأمكننا النظر الى الاخلاق بوصفها علما امبيريقيا. فما يمكن أن يقال فيها هو مما يمكن تحقيقه ، لان معاييرها هى مما يمكن تفسيره لا تبريره . اذا كما يحدث ذلك فى علم النفس ، حيث يمكن للمرء ان يعطى تفسيرات سببية للاختيارات الخلقية التى تمارسها الكائنات الانسانية ، والمعايير التى تتبناها هذه الكائنات على أساس ان هذه المعايير توضح الاسس التى قامت عليها اختياراتهم . وهكذا تصبح الاخلاق فرعا من العلم الامبيريقي لعلم النفس .[2]

واليك تفصيل موقف « شليك » فى هذا الخصوص .

يرى « شليك » ان الفلسفة الحديثة منذ كانط ، لاتزال تبرز بالحاح فكرة مؤداها ان الاخلاق بوصفها علما معياريا ، تختلف بشكل اساسى عن « العلوم الواقعية » فهى لاتسأل : « متى يحكم على الشخص بأنه خير ؟ « او » لماذا يحكم على الشخص بأنه خير ؟ « حيث تنصب هذه الاسئلة على وقائع وتفسيرها . وانما هى تسأل : « بأية شريعة يحكم علي الشخص بأنه خير ؟

(١) Carnap : Philosophy. Op, cit. sec. 4. P. 430.

(٢) Munitz : Verificationism. Op, cit. P. 254.

» فهى لاتزعج نفسها بما هو ذو قيمة بالفعل ، وانما تسأل « ما هو ذو القيمة ؟ او ما هو الذى ينبغي تقييمه ؟ » ومن الواضح هنا ان السؤال مختلف تماما .[1]

ولكن هذه الوسيلة التى ترمى الى وضع مقابلة بين العلوم المعيارية والواقعية خاطىء فى الأساس . ذلك لأنه اذا كانت الاخلاق تؤسس تبريرا ، فهى انما تفعل ذلك فقط بطريقة فرضية نسبيا ، فهى تبرر حكما معينا فقط الى المدى الذى تبين فيه ان هذا الحكم ينطبق على معيار معين ، وان هذا المعيار ذاته « صحيح » او « مبرر » فهى بذاتها لا يمكنها ان تبين ولا تقرر ، وإنما ينبغى على علم الاخلاق ببساطة ان يتعرف على هذا بوصفه حقيقة الطبيعة الانسانية . وحتى لو كان علما معياريا فالعلم لا يعدو ان يكون اكثر من قدرة على التفسير ، كما لا يمكنه ان ينشأ او يتأسس على معيار (بحيث يكافىء وحده التبرير المطلق) . وهو لا يمكنه ابدا ان يفعل اكثر من ان يكتشف قواعد الحكم ، يقرأها من الوقائع الماثلة امامه ، حيث ان اصل المعايير يقع خارج وقبل العلم والمعرفة . ويعنى هذا ان بامكاننا فهى الاصل فقط بواسطة العلم ، ولا يمكن ان يكمن فى داخله . وبكلمات أخرى : لو ان الفيلسوف اراد ان يجيب عن السؤال « ما هو الخير ؟ » . باستعراض المعايير ، فهذا يعنى فقط انه يخبرنا ماذا يعنى « بالخير » بالفعل ، فهو لا يستطيع ابدا ان يخبرنا ما ينبغي ان يكون عليه الخير . اذ ان مسألة تبرير المعايير الاعلى او القيم النهائية بلا مغزى ، لانه ليس ثمة شيء أعلى من تلك التى يمكن ان يستدل عليها . لأن علم الاخلاق الحديث ، كما أشرنا ، يتحدث دائما عن هذا التبرير المطلق بوصفه المشكلة الاساسية للاخلاق . بيد أن صياغة السؤال السابق ـــ لسوء الحظ ـــ بلا معنى .[2]

والواقع ان تحديد مضامين لمفاهيم الخير والشر ، انما يتم عن طريق استخدام مبادىء أخلاقية moral ، ونسق من المعايير norms ، وتقديم تبرير نسبى لقواعد اخلاقية ادنى بواسطة قواعد أعلى . اذ أن المعرفة العلمية للخير ، من

(١) Schlick, M. : Problems of Ethics . Trans. by David Rynin, chap. I. Sec. 8. 10, 11, PP 17- 28.

(٢) Ibid. P. 18.

الناحية الاخرى ، لا تتعلق بالمعايير ، وانما تشير الى السبب ولا تتعلق بالتبرير ، وانما بتفسير الاحكام الخلقية . لأن نظرية المعايير تسأل : « ما الذى يصلح بالفعل لان يكون مقياسا للسلوك ؟ أما علم الاخلاق التفسيرى فهو الذى يسأل : « لماذا هو يصلح لأن يكون مقياسا للسلوك ؟ »

ومن ثم فان المشكلة التى ينبغى ان توضع فى مركز علم الاخلاق ، انما هى مشكلة سيكولوجية خالصة . لأن اكتشاف دوافع او قوانين أى نوع من انواع السلوك — ومن الضمن السلوك الأخلاقى — انما هو شأن خالص من الشئون السيكولوجية . وقوانين العلم الامبيريقى التى تصف حياة النفس انما هى فقط التى يمكنها ان تحل هذه المشكلة .

« .. وقد يعترض معترض على صياغتنا للمشكلة بهذه الطريقة قائلا : « فى مثل هذه الحالة ، لن يكون ثمة علم اخلاق على الاطلاق ، وانما ما يقال عنه انه علم اخلاق ، لا يعدو أن يكون فرعا من فروع علم النفس » . أجيب على ذلك بقولى : « ولماذا لا يكون علم الاخلاق فرعا من علم النفس ؟ « أمن اجل أن يحتفظ الفيلسوف بهذا العلم لنفسه ويتحكم فيه باستقلالية عن العلوم الأخرى ، لا يرغب فى ضمه الى علم النفس ؟ »[٢]

ويمضى « شليك » ينعى على ضحالة الروح الفلسفية لعصرنا ، تلك الروح التى تحاول دائما ان تضع خطوطا محكمة للتقسيم بين العلوم ، وان تفرق دائما بين النظم الجديدة لتبرهن على استقلاليتها . ويؤكد على ان الفيلسوف الحق هو ذلك الذى يمضى فى الاتجاه العكسى، فهو يرغب فى ان يجعل العلوم فردية مكتفية بذاتها وغير معتمدة على غيرها وانما على العكس من ذلك يوحد ويجمع بينها ويبين ما هو عام فيها ، وما هو اكثر اشتراكا مع غيره من العلوم ، وأن ما هو مختلف لا يعدو أن يكون عرضيا ، وأقل أساسية .. ولذلك اذا قررنا أن المسألة الاساسية لعلم الأخلاق هى : « لماذا يتصرف الانسان أخلاقيا ؟ » فلن تكون الاجابة ممكنة الا بواسطة علم النفس ، ولا نرى فى ذلك أى تجريد

(١) Ibid. P. 21.

أو خسارة أو تعطيل للعلم ، وانما هو تبسيط جميل لصورة العالم . « ففي علم الاخلاق لا نبحث أبدا عن الاستقلال وانما نبحث فقط عن الحقيقة »[1]

٣ ـ الأخلاق بوصفها فرعا من الميتافيزيقا :

أما « كارناب » فهو على العكس المستقيم لوجهة نظر « شليك » في موضوع علم الأخلاق . لأنه فيما يذهب ، لا مجال لمحاولة « انقاذ » علم الاخلاق وجعله بحثا ذو معنى معرفي ، عن طريق تشبيهه أو مماثلته لعلم النفس بوصفه جزءا من نظام امبيريقي واقعي . بل ان القضايا الاخلاقية لا هي تحليلية ولا هي وصفية ، ومن ثم فهي ليست صادقة او كاذبة ، وانما هي غير ذات معنى معرفي . لأنها تعرض وتحتوى على استخدام انفعالي للغة ، فهي تعبر عن اتجاهات معينة للاستحسان او الاستهجان ، وبالاضافة الى الاحساسات المعبرة عن الاستحسان او الاستهجان للشخص الذى يقبل او يتفوه بمثل هذه القضايا فلسوف تظل الاحكام الخلقية تفسر بوصفها استخداما للغة ، يسعى هذا الاستخدام الى التأثير على اتجاهات وسلوك الافراد الآخرين . فهؤلاءالذين يستخدمون مثل هذه القضايا انما هم يدعون او يطلبون او يرشدون الى امتثال الاخرين وقبولهم لما يدعونه . وفي كلتا الحالتين سواء كانت اللغة انفعالية او ارشادية ، فهي لا يمكن ان تستخدم في وصف أحوال الوقائع الفعلية State of affairs ولذلك فمثل هذه القضايا لا يمكن أن تكون ، حتى من حيث المبدأ ، اما صادقة أو كاذبة ، وعليه فهي بلا معنى معرفي[2]

واليك تفصيل موقف « كارناب » في هذا الخصوص :

يرى « كارناب » ان ثمة قسم من اقسام الفلسفة يعتبره بعض الفلاسفة اهمها على الاطلاق وهذا القسم هو « فلسفة القيم » The philosophy of values الرئيسي هو الفلسفة الخلقية moral philosophy ، أو علم الاخلاق Ethics تضع الفلسفة الخلقية معايير اللفعل او الأحكام الانسانية... وللمعيار او القاعدة صيغة آمرة او الزامية ، مثل « لا تقل » والقيمة المنطبقة على الحكم ينبغي ان تكون « القتل شر » ولقد اضحى اختلاف الصياغة ذو أهمية فائقة

(١) Ibid. PP. 27. 8.

(٢) Munitz; verificationism. op, cit. P. 256.

علميا ، وبصفة خاصة بالنسبة لتطور التفكير الفلسفى . اذ ينظر الى الصيغة ــ « لا تقتل » ــ لغويا او نحويا بوصفها صيغة أمر ، ومن ثم فهى لا تعد تقريرا ، وانما هى قضية قيمية « القتل شر » . وعلى الرغم من ذلك فمثل هذه القاعدة تعد تعبيرا عن رغبة معينة فقط لها الصيغة النحوية التى تكون لجملة بيانية a declarative sentence ويقول « كارناب » :

« ولقد انخدع معظم الفلاسفة بهذه الصيغة معتقدين أن القضية القيمية انما هى قضية تقريرية ، وهى اما ان تكون صادقة او كاذبة . ولذلك تراهم يسوقون العلل لقضاياهم القيمية ويحاولون تفنيد قضايا خصومهم .» [1] بيد أن القضية القيمية ليست سوى أمر فى صيغة نحوية مضللة . وربما يكون لهذه القضية تأثيرات على افعال الانسان ، وربما تكون هذه التأثيرات متوافقة مع رغباتنا أم لا ، ولكنها لا يمكن ان توصف بالصدق او الكذب ، لانها لا تقرر اى شىء ولا يمكن البرهنة او عدم البرهنة عليها .

ويدلل « كارناب » على ذلك عن طريق اخضاع العبارة « القتل شر » الى التحليل المنطقى . فيذهب الى اننا لا يمكننا ان نستنبط منها أية قضية تدور حول خبرات مستقبلية ، ومن ثم فهى غير قابلة للتحقيق ، ولا معنى لها نظريا ، ويصدق الشىء على كل القضايا القيمية الأخرى[2] .

وربما نواجه ــ فيما يقول كارناب ــ بشخص ما يقول لنا ان القضية التالية قابلة للاستنباط : « اذا قتل شخص ما أى شخص آخر ، فلسوف ينتابه أحساس بتأنيب الضمير » . ويرد على ذلك بقوله : « ان هذه القضية لا يمكن استنباطها من القضية « القتل شر » وانما يمكن استنباطها فقط من قضايا سيكولوجية تتناول الصفات وردود الافعال الانفعالية للشخص . وعليه فان هذه القضية يمكن تحقيقها ، وانها ذات معنى . فهى تنتمى الى علم النفس ، ولا تنتمى الى الفلسفة او الاخلاق السيكولوجية (اذا صح التعبير) ، انها لا تنتمى الى الاخلاق الفلسفية او المعيارية . اذ أن قضايا الاخلاق المعيارية سواء

(١) Carnap : Philosophy. op, cit. P. 430

(٢) Ibid. PP. 430-31.

كانت تأخذ صورة قواعد او قضايا قيمية ، ليس لها معنى نظرى ، كما انها ليست قضايا علمية أى تقريرية . »[1]

ويمضى « كارناب » الى أنه لا ينكر على الاطلاق اهمية البحث العلمى للقضايا القيمية مثلها فى ذلك مثل افعال التقويم Valuation فكلاهما تعد افعالا للافراد مثل الانواع الاخرى من الافعال التى تعد موضوعات ممكنة للبحث الامبيريقى . ويدعو المؤرخون وعلماء النفس وعلماء الاجتماع ان يقدموا تحليلات وتفسيرات سببية لها ، فمثل هذه القضايا التاريخية والسيكولوجية التى تتناول افعال التقويم والقضايا القيمية انما هى قضايا علمية ذات معنى ، وهى تنتمى الى علم الاخلاق بالمعنى الاول ــ المشار اليه آنفا ــ بيد أن القضايا القيمية نفسها تعد موضوعات للبحث فقط ، وهى ليست قضايا فى هذه النظريات ، وليس لها هنا ، ولا فى مكان آخر أى معنى نظرى ، ولذلك فانه يضعها فى نطاق الميتافيزيقا .[2]

وينتهى « كارناب » من ذلك كله الى أن علم الاخلاق يثير مسألة الأساس الصحيح للمستويات الاخلاقية « مبادىء القيم » ، وبصفة خاصة القواعد الاخلاقية الصحيحة . ويطرح المثاليون والنفعيون والحدسيون....الخ اجابات مختلفة. ومرة أخرى نواجه هنا باعتراضاتهم على مسائل كل منهم الآخر من وجهة نظر ميتافيزيقية . ويرى ان الوضع يختلف اذا استبدلنا بتلك المناقشات الابحاث السيكولوجية او السوسيولوجية للافعال والاحكام الخلقية للنوع الانسانى . فمثل هذا المنهج ، فى رأيه « لا يمكن الاعتراض عليه كما أنه علمى ، ولكن نتائجه تختص بها العلوم الامبيريقية مثل علم النفس وعلم الاجتماع وليس الفلسفة .»[3]

نعود الى سؤالنا . وماذا يبقى للفلسفة اذن ؟

يجيب « كارناب » عن ذلك بقوله :

(١) Ibid. P. 331.

(٢) Ibid.

(٣) Canap : The Physical Languge. Op, cit. P. 394.

« وفى مواجهة الموضوعات السابقة ، يكون مجال بحثنا الخاص هو المنطق حيث نجد مشكلات المنطق الخالص ، اعنى المشكلات المتعلقة ببنية النسق المنطقى والرياضى معا بمساعدة المنطق الرمزى . وبالاضافة الى ذلك مشكلات المنطق التطبيقى او منطق العلم اعنى التحليل المنطقى للحدود والقضايا والنظريات المناسبة لاقسام العلم المختلفة . »[1]

ومن ثم لن يتبقى للفلسفة ــ وكما ذكرنا فى بداية بحثنا ــ سوى نوعين من العلوم : العلوم الصورية من ناحية ، والعلوم الامبيريقية من ناحية أخرى . وفيما يختص بالعلوم الامبيريقية ، فان مشكلة التحليل المنطقى لها يتضمن مشكلة التحقيق ــ ليست بوصفها مسألة متعلقة بجوهر الصدق او بالقاعدة الميتافيزيقية لصحة القضايا الصادقة ، ولكن بوصفها مسألة متعلقة بالعلاقات المنطقية الاستدلالية بين القضايا بوجه عام ، وما يسمى بالقضايا البروتوكولية Protocal statements او القضايا الملاحظة . وهذا موضوع آخر لا مجال الى البحث فيه ها هنا .

اما ما يهمنا بحثه الآن هو فحص مبدأ التحقيق ذاته ، ذلك المبدأ الذى قصد به الوضعيون المناطقة ان يكون معينا لهم على وضع أداة للتمييز بين ما له معنى من ناحية وهذا هو الجانب الايجابى له ــ وبين الاستخدامات غير ذات المعنى للغة والدعاوى الفارغة او الخاوية من المعنى بالنسبة للمضمون المعرفى من ناحية أخرى ــ وهذا هو الجانب السلبى له ــ فاذا كان مبدأ التحقيق يقوم بالفعل بهذه الاعمال التى اوكلت اليه . فهل هو ذاته مبدأ واضحا ومناسبا وهل لديه الملامح اللازمة التى يسمح له القيام بما هو موكل اليه ؟ أى هل يبرر كل هذه الثقة التى وضعها الوضعيون المناطقة فيه بوصفه أداة لانجاز كلا من استبعاد الانساق الميتافيزيقية غير المرغوب فيها من جهة ، والتحليل اللازم لاستيضاح قضايا العلم من جهة أخرى ؟

(١) Ibid. P. 395.

الفصل الرابع

صعوبات تواجه مبدأ التحقيق :

الواقع ان الشطر الاكبر من التاريخ الاخير للوضعية المنطقية قد كرس فى مجهودات بل ومحاولات مستميتة لتنقيح او تشذيب ، بل وفى بعض الأحيان لتغيير جوهرى فى صياغة مبدأ التحقيق . ولم تكن هذه المجهودات او التعديلات التى سعوا الى ادخالها مرتبطة ارتباطا وثيقا بسهام النقد التى وجهها اولئك الخصوم الذين ناصبوا العداء للبرنامج الكامل للوضعية المنطقية ، وانما إرتبط ذلك من جراء الشكوك والمصاعب المشكلة التى أثارها أشخاص من داخل الحركة ذاتها .

ولتكن نقطة بدايتنا لتوضيح الصعوبات التى تواجه مبدأ التحقيق هى عقد مقارنة بين الاسس التى تقوم عليها دعوى الميتافيزيقى ، والأسس التى تقوم عليها رفض صحة هذه الدعوى من قبل الوضعانى .

ولقد كانت الاسس التى تقوم عليها دعوى الميتافيزيقى هى الحديث بصفة عامة عن الحدس intuiton والاستنباط deduction من قضايا معينة بشكل حدسى ، مستعينا فى ذلك بمصادر غير امبيريقية للمعرفة . أما الاسس الوضعانية التى يقوم عليها رفض صحة هذه الدعوى ، فقد كانت تأسيس لغة منطقية تعتمد بشكل نهائى على قضايا أولية (بروتوكولية أو ملاحظة) تجعل التأمل الميتافيزيقى مستحيل منطقيا ، كما تجعل الجمل الميتافيزيقية فى هذه اللغة بلا معنى . فاذا كان دحض الميتافيزيقا من قبل الوضعانى راسخا بشكل اساسى ، الا يشتمل التحليل الوضعانى على أية ميتافيزيقا ؟ واذا لم يكن الأمر كذلك ، الا يشتمل على أى شىء يمكن الاعتراض عليه بالمثل ؟

يمكننا أن نسوق فى البداية اعتراضين خطيرين ضد نظرية اللغة التى تعتبر الميتافيزيقا بلا معنى :

الاول : ان معيار المعنى الذى يفترض القدرة على التحقيق يمكن ان يؤدى الى استبعاد العلم الامبيريقى نفسه ، وهو ذلك العلم الذى تستند اليه الوضعية فى اطروحاتها .

الثانى : ان معيار المعنى يعتمد على افتراض عدم وجود تبرير منطقى او امبيريقى فاذا كانت الميتافيزيقا قد تم استبعادها لهذا السبب ، فما هو مصير مبدأ التحقيق نفسه اذا علمنا أنه يفتقر الى هذا المعيار ؟

أولا اذا بدأنا بالقول بطريقة عامة انه ينبغى على القضية المأثورة ذات المعنى ان تكون قادرة على التحقيق بالاستشهاد المباشر بما هو ماثل لخبرتنا الحسية ، فان هذا المعيار نفسه يبدأ بصعوبة ، الا وهى ان قضايا العلم الامبيريقى المتقدم نوعا ما ، كالفيزياء على سبيل المثال تستخدم تجريدات عالية وصياغات رياضية شديدة التعقيد فى نظرياتها فكيف نحتكم الى المعطيات الحسية لتحقيق أو تكذيب مثل هذه القضايا النظرية ؟

والواقع ان اى استخدام سلبى لاستبعاد الميتافيزيقا يتطلب ان نكون قادرين على ان نستشهد بثقة ووضوح على العلم ذاته ، ذلك العلم الذى يعتمد على مبدأ امكانية التحقيق — كما يذهب الى ذلك الوضعيين — فاذا كان يصعب الاستعانة بمبدأ التحقيق على اثبات او تكذيب نظريات العلم المجردة ، فكيف نسمح لانفسنا بأن نستبعد الميتافيزيقا لنفس السبب ؟

هذه مسألة واحدة ضمن مسائل متعددة اهتم بها العديد من الوضعيين أنفسهم . فهذا « كارناب » يصوغ المشكلة بطريقته ، وذلك عندما يقول « تعترضنا هنا واحدة من المشكلات الرئيسية فى مناهج العلوم ، الا وهى كيف يمكننا ان نحصل على نوع المعرفة التى سوف نبرر بها تقريرنا لقانون نظرى ؟ ربما يمكننا تبرير قانون تجريبى عن طريق اجراء ملاحظات لوقائع جزئية ، ولكن عند تبريرنا قانونا نظريا لا يمكننا ان نجرى ملاحظات قابلة للمقارنة ، لأن الكيانات المستدل عليها فى القوانين النظرية لا تخضع للملاحظة »[1]

ويقول فى موضع آخر « تتعامل قوانيننا النظرية بصفة خاصة مع سلوك جزئيات لا يمكن رؤيتها ، ومن ثم كيف نستنبط من مثل هذه القوانين ، قانونا عن خواص يمكن ملاحظتها ، مثل ضغط او حرارة غاز ، او خواص موجات صوتية تمر من خلال غاز ؟ ان القوانين النظرية تشتمل فقط على حدود نظرية ، وما

(١) رودلف كارناب : الاسس الفلسفية للفيزياء . مرجع سابق . ص ص ٢٦١—٦٢ .

نبحث عنه هو قوانين تجريبية مشتملة على حدود يمكن رصدها ، ومن الواضح إن مثل هذه القوانين لا يمكن اشتقاقها دون ان يكون لها شيءآخر معطى بالاضافة الى القوانين النظرية »[1]

١ ـــ النظريات العلمية وقواعد المطابقة :

يسعى « كارناب » فى كتاباته الأخيرة ، الى ايجاد حل لهذه المشكلة التى واجهت مبدأ التحقيق . ففى كتابة « الاسس الفلسفية للفيزياء » ، يميز « كارناب » بين نوعين من القوانين . النوع الاول هو ذلك الذى يمكن ان يسمى « القوانين التجريبية » وهى تلك القوانين التى يمكن اثباتها بشكل مباشر عن طريق الملاحظات التجريبية [2] .

والنوع الثانى من القوانين ، يطلق عليها « كارناب »اسم « القوانين النظرية »وتسمى فى بعض الاحيان القوانين المجردة او الافتراضية ، وهى « تتعلق بكيانات معنية كالجزيئات ، والذرات ، والاليكترونات ، والبروتونات ، والمجالات الكهرومغناطيسية ، واشياء أخرى لا يمكن قياسها بوسائل بسيطة ومباشرة »[3]

نعود الى سؤالنا ، كيف نحتكم الى المعطيات الحسية لتحقيق او تكذيب القوانين النظرية ؟ حاول « كارناب » ومعه العديد من فلاسفة العلم أن يضع مجموعة من القواعد التى تربط الحدود النظرية بالحدود التى يمكن ملاحظتها . واليك مثالا ذكره « كارناب » ـــ لقاعدة من هذا النوع : « اذا كان ثمة ذبذبة اليكترومغناطيسية لتكرار معين ، اذن لكان ثمة لون أزرق ـــ مخضر يمكن رؤيته بشكل متدرج » ويعتقد أننا نرى هنا شيئا ما يمكن رصده ، مرتبطا بعملية ميكروسكوبية لا تخضع للملاحظة . ويطلق على هذا النوع من القواعد اسم قواعد المطابقة correspondence rules بينما يدعوها « بردجمان » Bridgman قواعد اجرائية operational rules فى حين يتحدث عنها نورمان كامبل N.campbell بوصفها« القاموس » . Dictionary لأن استخدام القواعد يكون شبيها بأستخدام قاموس فرنسى ـــ انجليزى مثلا . فاذا أردت ان تعرف معنى الكلمة الفرنسية (cheval) فانك تبحث عنها فى القاموس وتجد أنها تعنى

(١) نفس المرجع السابق . ص ص ٢٦٥ ـــ ٦٦
(٢) المرجع السابق . ص ٢٥٧
(٣) المرجع السابق ص ٢٥٩

« حصان » (horse) وعلى الرغم من أن الامر ليس بمثل هذه البساطة عندما يتعلق الامر باستخدام مجموعة من القواعد لربط لا مرصورات بمرصورات ، الا انه شبيه بذلك ، مما يجعل « قاموس » كامبل ضمن الاسماء المقترحة لمجموعة القواعد .(١)

ولقد حاول هؤلاء تزويد مجموعة القواعد بوسائل لتعريف الحدود النظرية ، فى حين ان العكس تماما هو الصحيح . اذ أن الحد النظرى لا يمكن تعريفه ابدا على نحو واضح عن طريق حدود خاضعة للملاحظة ، فى حين يمكن تعريف ما يخضع للملاحظة فى حدود نظرية . فأننا نعرف الحديد مثلا بوصفه عنصرا يحتوى على اجزاء بللورية صغيرة للذرات فيها ترتيب معين ، ولكل ذرة وضع نسبى لجسيمات نموذج معين ، اذن من الممكن ان نعبر فى حدود نظرية عما يعنيه الحد المرصود « حديد » ولكن العكس غير صحيح .

و يرى « كارناب » ان نسق المسلمات فى الفيزياء لا يمكن ان ينعزل انعزالا كاملا عن العالم ، كما هو الحال فى النظريات الرياضية ، وانما ينبغى ان تفسر حدوده البديهية « اليكترون » « مجال » وهكذا بمساعدة قواعد المطابقة التى تربط الحدود بالظواهر التى يمكن ملاحظتها وهذا التفسير غير كامل بالضرورة ، ولانه دائما غير كامل فهو يترك النسق مفتوحا ليكون فى الامكان اضافة قواعد جديدة المطابقة .(٢)

وينتهى « كارناب » من ذلك كله الى ان « قوة النظرية تكمن فى التنبؤ بقوانين تجريبية جديدة .(٣)

ومما سبق يمكننا ان نصل الى نتيجتين على جانب عظيم من الاهمية :

الاولى : كان الوضعيون يشترطون ان تكون العبارة ذات المعنى مستنبطة من فئة محدودة من العبارات الملاحظة (معيار امكانية التحقيق الكامل) ولقد اتضح الآن ان ثمة قضايا نظرية غير محدودة لا يمكن ان تخضع للملاحظة ، وانما يستنبط منها قضايا ملاحظة (عن طريق قواعد المطابقة) ، وهى لا تقدم تفسيرا كاملا

(١) المرجع السابق . ص ٢٦٦
(٢) المرجع السابق ص ٢٧٠
(٣) المرجع السابق ص ٢٧٤

للظواهر وانما تظل الظواهر نسقا مفتوحا ، ومن ثم يمكن اضافة قواعد مطابقة جديدة . ومن ثم فقد اضطر بعض الوضعيين الى التخلى عن اشتراط معيار التحقيق الكامل ، وكان « كارناب » من بينهم .

الثانية : اذا قبلنا بالنتيجة الاولى ، اذن لكان علينا ان نستنبط العبارات الملاحظة من العبارات التى يمكن تكذيبها بواسطة تكذيب.

falsfication مباشر لعبارة ملاحظة واحدة على الأقل (معيار امكانية التكذيب الكامل) ويصلح هذا المعيار لفكرة ان ما يميز عبارة امبيريقية من الانواع الاخرى للعبارات ، كالعبارة القبلية او الميتافيزيقية (مثل كل شىء مركب من « جوهر » ، فهى لا تخضع للملاحظة ، وهى حاملة للكيفيات التى تلتصق بالجوهر) ، وهذا هو الممكن تكذيبه بالملاحظات ، فلا يمكن للمرء ان يؤكدها بقطع النظر عما يمكن أن تكشف عنه التجربة . وذلك لان اى تقسيم غير محدود ، على الرغم من أنه لايمكن تحقيقه بشكل كامل ، فهو يمكن تكذيبه بمثال واحد ، (ويسمى مثال مناقض) ، وينقذ هذا المعيار معنى التعميمات غير المحدودة ولكنه يوقعنا فى معضلة ، وهى اذا كنا نناقض تعميم غير محدود ، فاننا سنحصل على عبارة وجودية من عبارة غير ملاحظة يمكن استنباطها ، ومع ذلك لا يمكن تكذيبها عن طريق الملاحظات . ومن ثم نصل الى نتيجة عبثية الا وهى ان نفى القضية ذات المعنى تصبح بلا معنى . اذ ان التعميمات غير المحدودة لا يمكن ان تتحقق بشكل كامل[1] .ولسوف يتضح هذا كله من فحص الصلابة المنطقية لمبدأ التحقيق .

٢ ــ الصلابة المنطقية لمبدأ التحقيق :

من ضمن المشكلات الاخرى المرتبطة باعطاء صياغة مقبولة لمبدأ التحقيق ، كانت المسألة التالية التى ذكرها « كارناب » ذاته يقول « كارناب » والان ربما واجهنا إعتراض : وماذا عن قضاياك أنت ؟ بناء على وجهة نظركم تصبح كتاباتكم بما فيها هذا الكتاب بلا معنى ، لانها لا هى رياضية ولا هى امبيريقية يمكن التحقق منها بالتجربة[2]

(١) Pap, A. : An Introduction. op, cit. P. 25.

(٢) Carnap : Philosophy and Logical Syntox. P. 435.

ويقرر « كارناب » ان الاجابة على هذا الاعتراض نجدها عند فتجنشتين فى كتابه « رسالة منطقية ــ فلسفية »(١) . فما الذى يعنيه كارناب بذلك ؟

كان فتجنشتين قد ذهب الى ان التحليل المنطقى قد اظهر ان قضايا الميتافيزيقا بلا معنى ، وعندما أنتقد بأن قضاياه ذاتها هى ايضا بلا معنى ، وافق على هذا الانتقاد قائلا : « ان من يفهمنى سيعلم آخر الامر ان قضاياي كانت بلا معنى ، وذلك بعد ان يكون قد استخدمها « سلما » فى الصعود ، اى صعد عليها ليجاوزها . (بمعنى ان يجب عليه ان يلقى بالسلم بعيدا ، بعد ان يكون قد صعد عليه) يجب ان يعلو على هذه القضايا ، حينئذ يرى العالم بطريقة صحيحة »(٢)

ويعترف « كارناب » ان جماعة فيينا تدين بالكثير لفتجنشتين ، وبصفة خاصة على تحليله للميتافيزيقا ، ولكنه لا يستطيع ان يتفق معه فى هذه النقطة بالذات . فهو لايتفق معه فى تقريره ان كل قضاياه بلا معنى تماما كما هو الحال فى القضايا الميتافيزيقية وانما ــ فى رأيه ــ ان عددا كبيرا من قضاياه لها فى الواقع معنى ، ويصدق نفس الشيء على كل قضايا التحليل المنطقى(٣)

ولتوضيح ذلك لنبدأ المسألة من البداية . لقد ناقش فتجنشتين فى الرسالة الحاجة الى التعرف على قضايا أولية معينة ، والتى اذا كانت صادقة ، لأمكن ان تكون صورة لحالات الوقائع الاولية (الوقائع الذرية) واعتقد فتجنشتين ان هذه القضايا الاولية تمثل الاسماء ، بحيث يشير كل اسم منها الى موضوع ، وبحيث يصف التسلسل المنطقى الاسماء فى القضية الاولية حالة الوقائع الممكنة منطقيا ، بشرط ان تتناسق مع الموضوعات ولم يعط فتجنشتين أية أمثلة لمثل هذه القضايا الاولية ، كما لم يعط أية أمثلة للاسماء التى تتركب منها ولا للموضوعات التى تشير اليها . وانما ادرك مهمته بوصفه منطقيا وانطولوجيا فى ان يعطى اسبابا لتأويل لغة مناسبة معرفية يكون لها اساس دالى للصدق truth

(١) Ibid.

(٢) فتجنشتين ، لودفيج : رسالة منطقية فلسفية . ترجمة د . عزمى اسلام . مراجعة . د . زكى نجيب محمود ــ مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٨ . ص ١٦٣ .

(٣) Carnap : Philosophy. Op, cit. P. 435.

functional base فى مثل هذه القضايا الأولية ، وانطولوجيا مناسبة تتطلب وقائع اساسية لكل ما تتركب منه لتكوين الموضوعات البسيطة .

وعندما درس الوضعيون الرسالة فى منتصف العشرينات (أى قبل تفكير فتجنشتين الاخير فى طبيعة الافتراضات ، والتطورات التى طرأت على أفكاره فى اوائل الثلاثينات) قبلوا استخدامها للمنطق الفريجى الملهم . وبالاضافة لقبولهم منطق الصدق الدالى كما هو فى الرسالة ، ضموا اعجابهم للامبيريقية الانجليزية التقليدية الممثلة فى هيوم ، والاسهامات الامبيريقية المتمثلة فى اعمال ارنست ماخ ، وافيناريوس وبيرسون وهو ما كان غائبا تماما فى افكار فتجنشتين كما هو معبر عنها فى الرسالة . وعندما ركن بعض الوضعيين المناطقة ركونا كاملا على الرسالة ، اعطوا تفيسراً امبيريقيا لذرية فتجنشتين المنطقية . ولكن مع بداية عودة فتجنشين لفينا عام ١٩٢٦ ، بدأ أول لقاء مع شليك عام ١٩٢٧ بعد أن صاغ فتجنشتين فلسفته الاحدث التي تبلوت من خلال الدائرة . تحقق هذا من خلال منافشات فتجنشتين التى بدأت فى آخر ١٩٢٩م وانتهت فى ١٩٣٢ مع شليك وفيسمان وآخرين (ولقد اهتم كارناب فى البداية ببعض هذه المناقشات) ومن خلال هذه المناقشات ادخل بعض الوضعيين افكار فتجنشتين الجديدة حول التمييز بين « الافتراضات » hypothses والقضايا propositions والتى تذهب الى ان القضايا تتحقق بشكل مباشر ، وبيقين عكس الافتراضات التى يمكن ان تثبت بدرجة ما من الاحتمال او الارجاحية likelihood .

ومن ثم فقد اصبح مبدأ التحقيق مفسرا فى حدود تلك الافكار المتأخرة لفتجنستين ، ولم تعد مقتصرة على القراءة الامبيريقية للرسالة . ووجد الوضعيون فى افكار فتجنشتين الاحدث قناعة اكثر دعامة لمظهرهم الامبيريقى وبرنامجهم المعادى للميتافيزيقا .

وعندما قدمت هذه الافكار الى الدائرة لم تقبل باجماع ، فكان من ابرز المنشقين عليها « كارناب » و « نويراث » اما « شليك » — وكان تابعا فى ذلك لفتجنشتين — فقد جعل التحقيقات مباشرة ونهائية ومؤكدة فى حد ذاتها ينطبق هذا على ما اسماه فتجنشتين « القضايا » — اما الافتراضات فيمكن اثباتها جميعا بدرجة ما من الاحتمال فقط ، ولا تؤسس مطلقا على اليقين — وسمى

هذا المبحث « بالتحقيق القوى » .strong veri — وعلى العكس من ذلك تبنى كل من كارناب ونويراث موقف التحقيق الضعيف — .week v ، والذى لا يرى اختلافا جوهريا بين الموقف المنطقى للقضايا الأولية (البروتوكولية) والتى تحقق الملاحظات ، وتلك التى اطلقوا عليها اسم « الافتراضات » فكل القضايا الامبيريقية — طبقا لهما — هى فى الاساس افتراضية[1] ولم يلبث الفرد جيلزاير Ayer فى انجلترا أن ميز تمييزا حاسما فى الطبعة

الثانية من كتابه « اللغة والصدق والمنطق » بين القضايا القبلة والقضايا الأولية من جهة (وجعلها تقبل التحقيق بالمعنى القوى) وبين القضايا الامبيريقية من جهة اخرى (وجعلها تقبل التحقيق بالمعنى الضعيف) . فما هو التحقيق القوى ، وما هو التحقيق الضعيف ؟

٣ — التحقيق القوى والتحقيق الضعيف :

قلنا أن « شليك » جعل التحقيقات مباشرة ونهائية ومؤكدة ، فاذا كان معنى القضية التى تدور حول الموضوعات الفيزيائية يتحدد صدقها اليقينى المطلق عن طريق عدد لانهائى من التحقيقات الممكنة ، فان مثل هذه القضية — فى التحليل النهائى — لا يمكن أن تكون صادقة صدقا مطلقا . اذ أنها تبقى مفتوحة لمزيد من التنقيح والتحسين .

وبما أن معنى القضية الفيزيائية لايمكن أن يتحدد أبدا بواسطة تحقيق فردى معزول ، وانما ينبغي النظر اليها بوصفها شرطية تأخذ الصورة « اذا كانت الشروط م معطاه اذن ستحدث الوقائع ن »يقترح شليك — لكى نجعل التحقيق فيها قويا — ان نستبدلها بالقضية الشرطية « اذا كان ثمة عدد كبير لا نهائى من الشروط المفترضة(م) اذن ستحدث الوقائع ن » ويعتقد ان القضية ستظل صادقة صدقا يقينيا فى كل حالة . ويخلص من هذا الى ان « اى ومنهم ، يقرر ان موضوعات العلم لا يمكن اختبارها الا فرضا » فهو خاطىء تماما مما يبحث عنه العلماء ليس سوى القواعد التى تحكم العلاقات بين الخبرات ، وعن طريقها يمكنهم ان يتنبأوا[2] ويؤكد شليك فى الوقت نفسه ان اى خبرة فردية محققة للافتراض انما هى معروفة فى حد ذاتها بشكل نهائى ويقين كامل .

(١) Munitz : Verificationism. op, cit. PP. 259-60.

(٢) Schlick : Positivism and Realism. PP. 91-2.

فاذا قمت بصياغة التقرير« ازرق هنا الآن » فهو ليس نفسه القضية البروتوكولية « ادرك س ادراكا حسيا الازرق فى ابريل عام ١٩٣٤ فى الزمن الفلانى والمكان الفلانى » اذ ان القضية الاولى تعد فرضا ، تتميز بأنها بلا تحديد او تعيين ، اما القضية الاخيرة فهى تكافىء القضية « أجرى س... (وهنا الزمان والمكان مفترضان) التقرير ازرق هنا «الآن» وهذا التقرير ليس متماثلا مع التأكيد الذى يحدث فيه ويكون واضحا . فلابد ان يكون فى العبارات البروتوكولية اشارة الى الادراكات الحسية ، بينما لا يشار الى ذلك فى التأكيدات فلا يمكن ان يسجل التأكيد الاصلى لانه حالما قمت بتسجيل الدالتين « هنا » والان « فانهما يكونا بذلك قد فقدا معناهما . فلا يمكنهما ان يحلا محل الاشارة الى الزمان والمكان ، لانه حالما يحاول المرء ان يفعل ذلك ، تكون النتيجة ـــ كما رأينا ـــ احلال قضية بروتوكولية محل قضية ملاحظة وهى ذات طبيعة مختلفة بشكل كلى[١]

وتتعارض وجهات نظر « شليك » التى عرضناها فى الحال ، وبشكل حاد مع الوضعيين الآخرين وبصفة خاصة نويراث وكارناب اللذين وافقا عن فكرة امكانية التحقيق الضعيف week verifiability والتى لها طبيعة القضايا الاخرى التى تشكل نسق المعرفة العلمى ، ذات طبيعة « افتراضية » ومن ثم فهى قابلة للتقويم او التهذيب أو التنقيح[٢]

وكذلك قل فى القضايا التى تحدثنا عن حوادث الماضى كقضايا التاريخ لانه مهما اجتمع لديك من الشواهد على حادث مضى ، فهى كلها لا تقطع بيقين ـــ فلو استثنينا تحصيل الحاصل ، كالرياضة ـــ وجدنا أن التحقيق دائما هو على سبيل الاحتمال والترجيح ، فسؤالنا فى التحقيق لا يكون : هل هناك من المشاهدات وسائر الخبرات الحسية مايجعل العبارة المزعومة ذات يقين قاطع ؟ بل يكون : هل هناك من المشاهدات وسائر الخبرات الحسية ماله صلة بتقرير صدق هذه العبارة المزعومة أو كذبها ؟ فان كان الجواب الثانى هو بالنفى ، كانت العبارة كلاما فارغا غير ذات معنى على الاطلاق .[٣]

(١) Schlick : The Foundation of Knowledge. PP. 221-27

(٢) Munitz : op, cit. P. 203.

(٣) زكى نجيب محمود : موقف من الميتافيزيقا . ص ٩٢ .

اذن فقد انتقل الوضعيون من التأكيد على التعين والتحقيق الكامل الى ادراك الموقف الافتراضى لجميع القضايا الواقعية ، وأن مثل هذه القضايا ليس لها سوى درجة ما من الاحتمال أو أمكانية الاثبات confirmability أو الترجيح posit وفى ذلك يقول ريشنباخ :

والواقع ان مفهوم الترجيح هو مفتاح فهمنا للمعرفة التنبؤية . فالحكم المتعلق بالمستقبل لا يمكن أن يصدر مقترنا بادعاء انه صحيح ، اذ أننا نستطيع أن نتصور دائما أن العكس هو الذى سيحدث وليس هناك ما يضمن لنا أن التجربة المقبلة لن تحقق ما هو اليوم مجرد خيال.. فالتنبؤ بالتجارب المقبلة لا يمكن التعبير عنه الا بمعنى أنه محاولة ، وينبغى أن نعمل حساب لاحتمال كذبه ، فاذا أتضح خطأ التنبؤ كنا على استعداد لمحاولة أخرى .

وهكذا فان طريقة المحاولة والخطأ هى الاداة الوحيدة الموجودة للتنبؤ . والحكم التنبؤى ترجيح فبدلا من أن نعرف حقيقته ، نعرف نسبته فقط ، وهى النسبة التى تقاس على أساسه احتمالة .[1]

وعليه فان « التحقيق » غير « الترجيح » « واليقين الكامل » غير « الاحتمال » أو « امكانية الاثبات » . ويتضح هذا بصفة خاصة من مواقف « كارناب » الاخيرة التى اتخذ فيها جانب التحقيق الضعيف فى القضايا الواقعية ، وهى تلك المواقف التى نتجت عن الصعوبات المنطقية التى غلفت روح المعارضة للميتافيزيقا والفلسفة العلمية . اذ ان مبحث الوقائع الذرية الاطلاقية والتمييز الصارم بين الحديث والواقع الامبيريقى التحريمات المختلفة لانواع معنية من التعبير اللغوى ، تعتمد كلها على الافتراضات التى لا يمكن البرهنة عليها ، وتؤدى الى نتائج تميل الى استبعاد كثير مما يستخدم باسم العلم .

كل هذا أدى بكارناب الى ان يتخلى ببساطة عما اسماه « فاينبرج » الذرية الميتافيزيقية ،metaphysical atomism ،ولكونها بلا برهان ، واتجه نحو نظرية خالصة فى الصدق والمعنى حيث يصاغ السنتاكس المنطقى للغة بطريقة ذات مغزى . ومن اكثر المباحث اثارة فى هذا الصدد هى تلك التى تسمى الفيزياوية الراديكالية Radical physicism وطبقا لهذا المبحث فان جميع الجمل (ويستثنى

(١) هانز ريشنباخ : نشأة الفلسفة العلمية . ترجمة د . فؤاد زكريا . ص ٢١٢

من ذلك السنتاكس الخالص والمنطق الخالص) يمكن تحويلها الى لغة كلية a universal language والتى هى شبيهة من حيث الصورة ــ بلغة الفيزياء المعاصرة ــ فالتقريرات التى تدور حول الموضوعات والحوادث التى لا تخضع للملاحظة ــ تماما كما هو الحال فى تسجيلات الخبرة الشخصية ، يمكن على اساس قوانين معروفة معنية واكتشافات اختبارية ، ان تتحول الى اللغة الذاتية للفيزياء وهكذا يمكن تجنب الامبيريقية المتطرفة والتى منعت الوضعيين من صياغة مرضية للموضوعية العلمية دون اضطرار الى ادخال مبادىء ميتافيزيقية[١]

وفيما يلى نتناول موقف « كارناب » الاخير تفصيلا :

فى مقال بعنوان « الصدق والاثبات » يميز « كارناب » بين مفهومى صادق ومثبت على النحو التالى : « ان الاختلاف بين « صادق » و« مثبت » (أى « المحقق بشكل ضعيف » او المقبول علميا) هام جدا ، ولم يتم التعرف عليه بشكل كاف بعد « فالصدق » فى معناه المعتاد هو الحد المستقل زمانيا ، أعنى انه يستخدم دون تعيين زمانى ، مثل ان المرء لا يستطيع ان يقول« ان كذا وكذا جملة صادقة اليوم (او كانت صادقة بالامس او سوف تصدق غدا« ولكن ان يقول فقط :« ان القضية صادقة » اما « المثبت » فهو المعتمد زمانيا ، فعندما اقول ان « كذا قضية مثبتة بدرجة عالية من الملاحظات » ينبغى ان اضيف حينئذ « فى الزمان كذا وكذا » اذ ان هذا المفهوم عملى جدا لدرجة الاثبات .[٢]

ومعنى هذا ان الحد « صادق » لاينبغى ان يستخدم بمعنى « مثبت » ، كما لا ينبغى ان نضع تعريفا للصدق من اجل ان تؤسس عليه معيارا للاثبات ، وانما من تعريف الصدق يمكننا فقط ان نستنتج او نستدل ، كأن نقول مثلا « الثلج أبيض » قضية صادقة اذا وفقط اذا كان الثلج أبيضا فهذه النتيجة صحيحة بالتأكيد لان التعريف فيها مؤسس بشكل جيد ، اما مسألة معيار الاثبات ، فلابد ان تترك بلا اجابة[٣]

(١) Weinberg : An Examination., op, cit. PP. 228-29.

(٢) Carnap, R. : Truth and Confirmation, PP. 460-61.

(٣) Ibid. P. 461.

ولكى يوضح « كارناب » هذه المسألة ، فقد افتراض الجمل الاربع التالية :

(١) « المادة التى فى هذه القارورة هى الكحول »

(٢) الجملة التى تقرر أن « المادة التى فى هذه القارورة هى الكحول » صادقة .

(٣) يعرف م (فى اللحظة الحالية) ان المادة التى فى هذه القارورة هى الكحول .

(٤) « يعرف م ان الجملة التى تقرر ان المادة التى فى هذه القارورة هى الكحول صادقة » .

ويلاحظ « كارناب » ان الحد « يعرف » كما هى مذكورة فى (٣) و (٤) والتى تنطبق بصفة عامة على القضايا السنتاكية (الخاصة بالتركيب اللغوى ومعانى الالفاظ) المتعلقة بالاشياء الفيزيائية ، ينبغى ان تفهم على النحو التالى :

(أ) تفهم بمعنى المعرفة التامة perfect knowledge التى لا يمكن ان تدحض او حتى تضعف من جراء أية خبرة مستقبلية .

(ب) تفهم بمعنى غير التامة (الناقصة) imperfect والتى يكون لها درجة معنية فقط من التأكيد ، وليست يقينية تماما ، ومن ثم فلا يمكن ان تدحض او تضعف بالخبرة المستقبلية . (وهذا هو المقصود بالامكانية النظرية فاذا كانت درجة التأكيد عالية بشكل كاف ، فينبغى ان نصرف النظر عن امكانية دحضها مستقبلا ، وذلك لجميع الاغراض العملية)

ولذلك فان الجمل التى من النوع (٣) ينبغى ان تفهم دائما بالمعنى (ب) وليس بالمعنى (أ) . (١)

أما فيما يتعلق بالجملتين (١) ، (٢) فان « كارناب » يؤكد على انهما متكافئتان منطقيا ، اذ ان كلا منهما يستلزم الاخرى ، وانهما مجرد صياغتين مختلفتين لنفس المضمون الواقعى ، فلا يمكن لشخص ان يقبل بواحدة ويرفض الاخرى . فاذا استخدمها كوسيلة للتبليغ ، فكلاهما ينقل نفس المعلومة على الرغم من صياغتها المختلفة .

(١) Ibid. PP. 261-62.

والاختلاف فى الصياغة ــ فيما يرى كارناب ــ مهم للغاية ، اذ ان الجملتين تنتميان الى قسمين مختلفين تماما من اللغة فالجملة (١) تنتمى الى ما يطلق عليه « كارناب » اسم « اللغة الموضوعية » اما الجملة (٢) فهى تنتمى الى اللغة البعدية metalanguage وبصفة خاصة الى قسمها السيما نطيقى*.

وينتهى « كارناب » من ذلك الى ان قضايا العلم (الامبيريقى) لا يمكن ان تقبل او ترفض قطعيا ، وانما يمكن فقط ان تثبت أو لا تثبت بدرجة معينة[١] .

ويميز « كارناب » بين نمطين من القضايا : قضايا يمكن اختبارها testable بشكل مباشر (وهى تطابق التحقق بالمعنى القوى) ، وقضايا لا يمكن اختبارها الا بشكل غير مباشر (وهى تطابق التحقق بالمعنى الضعيف) والقضايا التى يمكن اختبارها بشكل مباشر هى القضايا التى تكون فيها الظروف مدركة حسيا ، فهى القضايا المثبتة بقوة او غير المثبتة على اساس واحد أو عدة ملاحظات قليلة اما ان نقبلها او نرفضها كلية فالعبارة « يوجد مفتاح على مكتبى » شروط الاختبار فيها هى : ان اقف بالقرب من مكتبى وان تكون هناك اضاءة كافية..الخ ، اما شروط القبول فهى : ان ارى مفتاحا على مكتبى وشرط الرفض هو : ان لا ارى مفتاحا على مكتبى ، اما الاختبار غير المباشر للقضية فيكمن فى اختبار القضايا الاخرى التى تكون فى حاجة الى علاقات منطقية معينة بالنسبة للقضية المشار اليها . ويطلق على هذه القضايا الاخرى اسم « جمل اختبار » test- sentences لقضية مفترضة . وعليه فان القضية القابلة للاختبار بشكل غير مباشر ، ربما تثبت عن طريق اثبات قضايا من تلك التى يمكن استنباطها . وتنطبق هذه الحالة على العبارات الوجودية

* لقد أدت دراسة النقائض ونظرية الانماط المنطقية التى انشغل بها رسل وهيلبرت الى التمييز بين اللغة واللغة البعدية . فعلى حين أن اللغة المعتادة (التى يسميها « كارناب » « الموضوعية ») تتحدث عن اشياء ، فان اللغة البعدية تتحدث عن اللغة . وعلى ذلك فاننا عندما نضع نظرية فى اللغة ، فانما نتحدث عن « لغة بعدية » فالفاظ مثل « لفظ » و « جملة » وما الى ذلك ، هى ألفاظ فى اللغة البعدية . ولقد أدت دراسة اللغة البعدية الى نظرية عامة فى العلاقات يطلق عليها فى كثير من الاحيان اسم « علم المعانى » (السيما نطيقا) .
Semantics وهو مبحث يختص بدراسة خواص جميع اشكال التعبير اللغوى .

(١) Ibid. P. 465.

existential statements ومع ذلك تأخذ القوانين العلمية صورة القضايا الكلية والقضية الكلية (حتى فى ابسط صورها) يمكن ان تثبت لا على درجات الاثبات عن طريق اثبات قضايا مشتقة من القانون[1] .

ولاشك أن الموقف الأخير « لكارناب » وبعض الوضعيين المناطقة الآخرين أمثال « نويراث » ، و « فسمان » انما كان نتيجة لابحاث « آير »* التى ميز فيها تمييزا حاسما بين التحقيق بالمعنى الضعيف ، والتحقيق بالمعنى القوى . فلنتناول بايجاز موقف « آير » الذى أثر تأثيرا قويا فى مواقف بعض الوضعيين .

يعد مبدأ امكانية التحقيق عند « آير » جزءا من نظرية المعنى عنده ، وهى تلك النظرية التى تبحث فى معيار الحكم على صدق قضية ما لتمييزها من القضية الكاذبة ، وهى احدى النظريات المتضمنة فى الأبستمولوجيا . ويخبرنا آير أن مبدأه هو معيارنا لتمييز القضايا التى لها معنى ودلالة من القضايا الفارغة من المعنى ، وبذا يصنف القضايا الى صنفين : قبلية وتجريبية ، ويرى أن هذين هما كل القضايا ذات المعنى ، وأن أى قضية لا تندرج تحت هذا الصنف أو ذاك فهى قضية ميتافيزيقية وابرز خصائصها أنها فارغة من المعنى .[2]

ويتفق معهم أيضا فى أن القضايا القبلية أو التحليلية ضرورية الصدق ، وانه لا تحققها الخبره وانما تتحقق فقط عن طريق الاستخدام الصحيح للرموز أو الألفاظ المحتواه فى تلك القضايا . ومن أمثال هذا النوع من القضايا كل قضايا الرياضة والمنطق . فمثلا القضية القائلة بأن ٣ × ٣ = ٩ ، والقضية القائلة بأن

(١) Ibid. P. 466.

(٢) ياسين خليل ، مقدمه فى الفلسفة المعاصرة . ص ٢٦١ ــ ٦٢

* انظر فى ذلك :

- " Langnage, Truth and Logic ". Victor Gollancz LTD, London 1994.
- " Verification and Experience " Proceedings of the Aristotelian Society, Vol. XXXVII, cf.
- The Foundations of Empinical Knowledge. PP. 240-1;

(٣) محمود فهمى زيدان : الاستقراء والمنهج العلمى . ص ١٨٩

الزوايا الداخلة للمثلث قائمتان (بافتراض مكان اقليدس) ، والقضايا القائلة بأن الجزء أصغر من الكل أو أن ما يصدق على القضية الكلية يصدق على القضية الجزئية المتداخلة معها أو أنه لا يمكن أن تكون قضية ونقيضها صادقتين معاً أو كاذبتين معا ـــ كل هذه القضايا انما يبدو صدقها من مجرد النظر الى الاعداد وعلامات الضرب والمساواة وفهم معانيها أو مجرد النظر الى الألفاظ المترابطة وفهم معانيها .[1]

ولكنه تختلف معهم فى أمور عدة منها أن هنالك نوعا من القضايا تستوى مع القضايا القبلية فى ضرورة صدقها . فهو يرى أن ثمة فئة من القضايا الاميريقية يمكن أن نسمح بالقول انها تخضع للتحقيق الحاسم ، وهى تلك القضايا التى يطلق عليها إسم القضايا الأولية basic propositions والتى تشير فقط الى محتوى تجربة فردية . فهى تحققها بشكل حاسم لأن التجربة التى تشير اليها تكون قد حدثت بشكل فريد .[2] وهى تختلف عن القضايا القبلية فى انها قضايا تجريبية ، ويكون تحقيقها عن طريق اتفاقها أو عدم اتفاقها مع الوقائع . ومن امثلة القضايا الأولية تلك التى تعبر عن احساسات الاشخاص حين يعلنها هؤلاء الاشخاص مصورين خبراتهم الخاصة بهم ، مثل قولنا « أرى الآن شيئا أحمر اللون » ، « اسمع صوتا مرتفعا » ، « أنا حزين » ، « اشكو الآن صداعا فى الرأس » ، « احس الجو باردا » ونحو ذلك [3].

وهذا ما يعنيه « آير » حينما يقول : « يكون التحقيق قويا ، حين تأتى الخبرة الحسية مدعمة لصدق قضية تدعيما قويا وكاملا . »[4]

بيد أن « آير » عندما اختلف مع الوضعيين بشأن القضايا الأولية ، فليس ذلك لأن الوضعيين المناطقة أنكروا وجود تلك القضايا ، انهم سمحوا بها ولم ينكروا أن من الممكن تحقيقها بالخبرة ، وانما اختلف عنهم فى طريقة تحقيق تلك القضايا . يرى « آير » أن القضايا الأولية تتحقق عن طريق اتفاقها مع

(١) المرجع السابق ص ١٩١

(٢) Ayer : Language, Truth and Logic. P. 10

(٣) محمود فهمى زيدان : الاستقراء ... مرجع سابق ص ١٩٢

(٤) Ayer : Language ... op, cit. P. 37.

الوقائع ، والوقائع هنا هى الخبرة الراهنة ، بينما يرى الوضعيون انه يمكن تحقيقها بمقارنتها بعدد آخر من القضايا ، فان اتسقت القضية الأولية مع تلك القضايا كانت صادقة وان تنافرت كانت القضية كاذبة . أى أن الوضعيين أرادوا توجيهنا نحو معرفة شاملة للألفاظ واللغات دون أن تستند تلك المعرفة الى عالم الوقائع . كأنهم يقولون ان العالم الحقيقى هو عالم الالفاظ أما عالم الواقع فهو عالم وهمى .(١)

هذا بالنسبة الى التحقيق القوى ، اما بالنسبة الى التحقيق الضعيف فانه ينطبق على تحقيق القضايا التجريبية العامة .Generel experiential prop والتى يمكن تحقيقها فقط بالرجوع الى الخبرة الحسية ، وأن تأييد تلك الخبرة لها لا يحيلها الى قضية يقينية الصدق وانما يجعلها فقط احتمالية الصدق . هذه القضايا العامة ، هى تلك القضايا التى تأخذ صورة القانون مثل « الزرنيخ سام » ، « كل انسان فان » ، « يتمدد الجسم عند تسخينة بالحرارة » ومن الطبيعى أن امثال هذه القضايا لا يمكن أن يتأسس صدقها بيقين كامل مهما اجرينا سلسلة نهائية من الملاحظات والاختبارات ، لأنه ستظل هناك امكانية أن نرى حالة واحدة فى المستقبل تأتى على خلاف ما لاحظناه (المشكلة الاستقرائية) ، حيث أن هذه القضايا العامة انما وضعت لتغطى عددا لانهائيا من الحالات بناء على ملاحظة حالات نهائية ، لذلك ، ومن حيث المبدأ ، لا يمكن لمثل هذه القضايا أن تحقق بشكل حاسم . وإلا إذا تبنينا امكانية التحقيق الحاسم كمعيار للمعنى ، فإننا سنضطر منطقيا الى أن نتعامل مع هذه القضايا العامة بنفس الطريقة التى نتعامل بها مع القضايا الميتافيزيقية .(٢) .

وعليه . فان امثال هذه القضايا ـــ طبقا لآير ـــ ليست سوى « فرض علمى لا يمكن دحضه بشكل حاسم ، أو تحقيقه بشكل حاسم »(٣) ،وانما ستظل امثال هذه القضايا محتملة الصدق والكذب معاً .

(١) محمود فهمى زيدان : الاستقراء . ص ١٩٥

(٢) Ayer : Op. cit. P. 37

(٣) Ibid. P. 38

ولكن هل يصدق هذا على القضايا العامة فقط أم على كل القضايا التى تحمل مضمونا واقعيا ؟

يقول آير : لاتوجد قضية عامة يكون صدقها موضوعا لخبرة واقعية أن تتصف باليقين المنطقى على الاطلاق . فلا أهمية للطريقة التى نتحقق بها من تلك القضية ، لأنه ستظل هناك امكانية لتفنيدها فى مناسبة مستقبلية ما... ويعنى هذا أنه ليس ثمة قضية عامة تشير الى موضوع خبرة يمكن اعتبارها صادقة بالضرورة وكلية ، وانما هى على أفضل الأحوال مجرد فرض محتمل . ولا ينطبق هذا على القضايا العامة فحسب ، وانما ينطبق أيضا على كل القضايا التى تحتمل مضمونا واقعيا .(١)

وهذا القول الأخير هو الذى عرض « آير » لانتقادات « موريس لازيروفيتز » ، لأن أية قضية امبيريقية تكون موضوعا لخبرة سينطبق عليها ماينطبق على القضية العامة التى تأخذ صورة القانون ، أى ستصبح فرضا دائما لا يمكن تحقيقه بشكل حاسم ، كقولنا مثلا : « ميدان التحرير فى القاهرة »أو « هناك مطعم مخصص لاساتذة جامعة القاهرة » فمثل هذه القضايا طبقا « لآير » « مجرد افتراضات دائمة ، فهى بطبيعتها المؤكدة ، غير قادرة على أن تؤسس بشكل قاطع . إذ أن التجربة يمكن أن تردها الى الاحتمل أكثر فأكثر ، ولكن ليس الى اليقين على الاطلاق .» (٢) فلا يعرف القاهرى بحق أن ميدان التحرير فى القاهرة، ولا يعرف أساتذة جامعة القاهرة بحق ان ثمة مطعم مخصصا لهم . وهذا شبيه ــ فى رأى لازيروفيتز ــ بمن يحاول الوصول الى هدف فيبتعد اكثر فأكثر من النقطة التى بدأ منها ، ويظل الهدف فى حد ذاته بعيدا عن أن يصل اليه ، أو هو شبيه بشخص يحاول أن يصل الى الواحد الصحيح وذلك باللجوء الى السلسلة .

(١) Ibid. P. 72.

(٢) Lazerowits, M. : Strong and Weak Verification. P. 345.

ستظل هناك كسورا لا نهائية بينه وبين الواحد الصحيح.[1]

ويرى « لازيروفيتز » أن القضايا الامبيريقية المحققة بضعف فقط لا يمكن تأييدها ، لأن ذلك سوف يتضمن أن الحد « محقق بقوة » لا يمكن أن ينطبق على أية قضية مهما كانت . وأن هذا سوف يتضمن بالتالى أن « المحقق بقوة »لن يكون له أى استخدام حرفى ، لأنه بلا معنى.. كما أنه ليس له انطباق مدرك على القضايا ، لأنه اذا كان التعبير« ق محققة بقوة »بلا معنى ، فالحد «محقق بضعف »سوف يخفق فى أن يميز بأية طريقة بين القضايا الامبيريقية . ومن ثم سيصبح حدا بلا استخدام . إذ أن الجملة «كل القضايا الامبيريقية المحققة بضعف هى فقط قضايا امبيريقية »يمكن ردها الى جملة لا اخبارية uninformation عقيمة « كل القضايا الامبيريقية هى فقط قضايا امبيريقية» [2]

وعندما حاول « آير » أن يعالج الورطة الحرجة لنظريته عن طريق اقراره بأن القضايا الأولية انما تشير فقط الى « مضمون خبرة فردية » مثل العبارات « أشعر ألما » أو يبدو لى أن ثمة فيل على بعد » والتى افترض أولا أنها غير أولية وانما محققة فقط بضعيف ، انما أراد بذلك أن يصل الى التحقيق الحاسم عن طريق « حدوث الخبرة الفردية» ، وتخيل بذلك ان التمييز المطلوب بين امكانية التحقيق القوى والضعيف قد تم . والواقع أن السماح بتطبيق « المحقق بقوة » على القضايا الأولية مقصود به أن يجعل « المحقق بضعف ، والذى ينطبق على القضايا غير الأولية ، تستخدم استخداما شرعيا . لأنه عن طريق السماح باستخدام الحد الأول ، يمكنه أن يميز بين القضايا التى يمكن أن تؤسس بحسم ، وبين الخبرة التى يمكن أن ترد بشكل محتمل فقط ، ومن ثم فهو يناقض وجهة نظره التى تقرر أن جميع القضاياالامبيريقية مجرد افتراضات ، وكان الأجدر به أن يقول أن بعضها اقتراحات والأخرى محققة بقوة .[3] فلا معنى أن نتحدث عن تحقيق ما نعرفه بالفعل.. اى لا معنى أن يقول شخص « لقد تحققت بحسم من خبرتى أننى أعانى ألما » يمكن بالطبع أن نشك فى شخص يعلن أنه يعانى ألما ، ولكن من

(١) Ibid. P. 347.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid. P. 348.

المستحيل أن نعتقد أنه لا يعرف ما إذا كان يعانى ألما أم لا...لأن الشخص الذى يعانى ألما لا يمكن أن يعانيه دون معرفة أنه يعانيه . ومعرفته أنه يعانى ألما لا يعنى أنه قام بعملية تحقيق ، لأن القول « أنا أشعر بألم » و « أنا أعانى ألما » تعنى نفس الشيء ، فلا يمكنك أن تعانى ألما ولا تشعر به . أو تشعر به ولا تعانيه . وهكذا لن نستطيع التوصل الى معرفة أو تأسيس حاسم، بأنك تعانى ألما بالشعور به ، كما لو كان بالاضافة الى معاناتك ، فأنت تشعر بالألم لكى تعرف أنك تعانيه .(١)

وينتهى « لازيروفتز » من انتقاده هذا الى أن « معرفة صدق قضية أولية انما يتم دون الوصول اليها عن طريق أية عملية تحقيق »(٢)

وبهذا الانتقاد — فى رأيى — ينهار مبدأ التحقيق من أساسه ، لاننا من جهة لن نستطيع أن نتوصل الى « التحقيق القوى » عن طريق ما اسماه « آير » بالقضايا الأولية أو ما اسماه غيره من الوضعيين المناطقه بالقضايا البروتوكولية ، وبالتالى يصبح « التحقيق الضعيف » وهو ذلك النوع من التحقيق الذي تعتمد عليه كافة العلوم الطبيعية والانسانية ، غير مبرر . ومن جهة أخرى فاننا لن نستطيع أن نستخدمه سلاحاً ماضياً ضد كافة المذاهب الميتافيزيقية بغرض استبعادها ، وذلك لان الوضعية المنطقية فى رفضها للميتافيزيقيا ومحاولتها بناء لغة واحدة للعلوم وجدت نفسها مرتمية فى احضان ميتافيزيقا من نوع جديد تتصل بالتحليل المنطقى كمنهج وبناء .

وهكذا فأن المحاولة التى اضطلع بها الوضعيون لصياغة مبدأ التحقيق وذلك للفصل بين القضايا العلمية والميتافيزيقية لم تكن ناجحة تماما وذلك لعدم وجود حدود فاصلة تماما بين هذه القضايا ، خاصة إذا علمنا أن الفرضية باعتبارها قضية قد لا يستطيع العلم بوسائله المتوفرة أن يتثبت من صحتها أو فسادها ولكنها فى الوقت ذاته تستطيع أن تقدم فائدة كبيرة لتطور العلم ، ولا يمكن اعتبارها متيافيزيقيا .(٣) الذى اتخذته الحركة محورا مركزيا في فلسفتها بغرض استبعاد الميتافيزيقا ، لم يكن قادرا على الاستبعاد الكلى لها ، مما فجر الخلافات الداخلية بين اقطابها ، وعجل أخيرا بتحلل الوضعية المنطقية بوصفها قوة فلسفية مؤثرة .

(١) Ibid. P. 349

(٢) Ibid. P. 350.

(٣) ياسين خليل : مقدمة فى الفلسفة المعاصرة . ص ص ٢٦١ — ٦٢

ولكن هذا لا يجعلنا ننكر فضل هذه الحركة فى الاسهامات الجادة التى قدمتها للتحليل اللغوى والمنطقى خاصة ، ومناهج البحث العلمى ، وفلسفة العلوم الطبيعية والانسانية عامة ، مما كان له اكبر الاثر فى التطور اللاحق للفلسفة العلمية التى حمل لوائها أعلام كبار ، كان على رأسهم السير « كارل بوبر » الذى حاول أن يتفادى الصعوبات التى واجهت الوضعية المنطقية فى محاولتها وضع صياغة محكمة لمبدأ امكانية التحقيق ، فلم تجد سوى أسوار عالية ، وطرق مسدودة ، فأعلن مبدأه الشهير « امكانية التفنيد » refutability ، ليضع بذلك المسمار الأخير فى نعش هذا المبدأ الذى ظل محورا للمناقشات الفلسفية والعلمية طوال اكثر من ثلاثة عقود .

بيد أن هذا المبدأ الأخير الذى أعلنه « كارل بوبر » فى حاجة الى دراسة أخرى منفصلة .

قائمة المراجع

أولا : الكتب العربية والمترجمة :

رودلف كارناب :

الاسس الفلسفية للفيزياء . ترجمة د . السيد نفادى دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

زكي نجيب محمود :

موقف من الميتافزيقا . دار الشروق . ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٧٣ م

لودفيج فتجنشتين :

رسالة منطقية فلسفية . ترجمة . د . عزمى اسلام . مراجعة د . زكى نجيب محمود . مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٨ م

مارتن هيدجر :

ما الفلسفة ؟ ما الميتافزيقا ؟ هيلدرلن وماهية الشعر . ترجمة فؤاد كامل ، محمود رجب . مراجعة د . عبد الرحمن بدوى . دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٤ م .

محمود فهمي زيدان :

كنط وفلسفته النظرية . دار المعارف ط ٣ . القاهرة ، ١٩٧٩ .

محمود فهمي زيدان :

الاستقراء والمنهج العلمى . دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٧

هانز ريشنباخ :

نشأة الفلسفة العلمية . ترجمة د . فؤاد زكريا . المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط ٢ ، بيروت ١٩٧٩ م .

هيجل ، ج . ف . ف :

محاضرات في فلسفة التاريخ (العقل فى التاريخ) ، ترجمة د . أمام عبد الفتاح امام ، دار التنوير للطباعة والنشر ، ط ٣ ، بيروت ١٩٨٣ .

ياسين خليل :

مقدمة فى الفلسفة المعاصرة . منشورات الجامعات الليبية (كلية الآداب) ، ١٩٧٠

ثانيا : المراجع الاجنبية :

Ayer, A., J. :

Language, Truth and logic. Victor Gollancz LTD, London, 1964.

Carnap, R. :

The Logical Structure of the World. Pseudo Problems in Philosophy. Trans by Rolf A. George Roultledge & Kegan Paul, London, 1968.

Carnap, R. :

The Physical Language as the Universal Language of Science. In Readings. op, cit.

Carnap, R. :

Truth and Confirmation. In Readings. op. cit.

Feigl, H :

Logical Empiricism. in Twentieth Cantury Philosophy. Ed. by. D. Runes. Philosophical Library Inc. New York. 1947.

Hume, D. :

Enqury Concerning Human Understandings. ed. by. D. C. Yolden Univ. of Virginia. 1951.
Lazerowitz, M. ·

Strong and Weak Verification Mind. Vol. LIX, No. 235. 1950.
Munitz M. K. :

Verificationism. In Contemporary Analytic Philosophy. Macmillam pub. Co., Inc. New York, London. 1981.
Pap, A. :

An Introduction to the philosophy of Science Eyer & Spothis woods pub. London, 1963.
Schlick, M.

Meaning and Verification. In Readings. op, cit.
Schlick, M. :

Positivism and Realism, In Ayer, ed., Logical. positivism-Macmillan Pub. Co., Inc the Free Press New York, London, 1959.
Schlick, M. :

The Foundation of Knoeledge. In Ayer, ed. logical positivism. op. cit.
Schlick, M. :

Problems of Ethics. Tran. by David Rynin. Dover Pub. Inc. New York, 1962.
Spinoza, B. :

Ethics. J. M. Dent & Sons LTD. London. 1950.
Waismann, In logic and language. edi- by A.G.Nflew, Basil Black-well & Mott Ltd. Oxford. 1968.
Weinberg, J.R.

An Examination of logical positivism. Kegan Paul Lted. London. 1936.
White, M. :

Logical Postivism, In the Age of Analysis. 20 th Century philosophers. Mifflin Co., New York, 1955.

المحتويات

رقم الصفحة